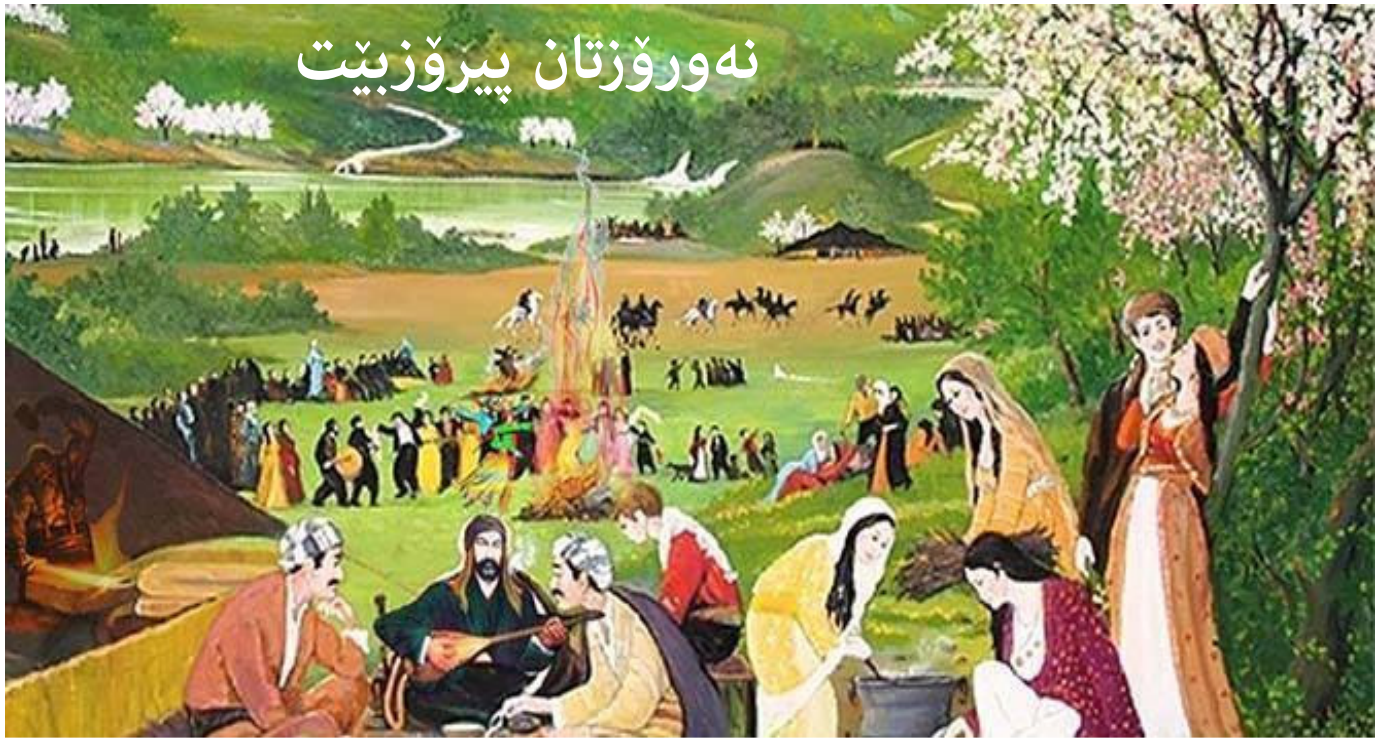


لتكن أعياد (نوروز , وعيد المرأة , وعيد الأم) حافزاً لحلقة الازمات
والمشاكل المستعصية في العراق , ولتعم البشرية الأمن والسلام الدائم



السلام العالمي

زهير كاظم عبود

الحلم الذي بقي يراود البشرية راسخا في ضمير المدافعين عن مفهوم السلام وسيادة التفاهم بين الأمم، ولطالما كانت (حمامات السلام) التي جعلناها شعارا ورمزا تقليديا للسلام، وعلى ضوء ذلك تشكلت مجموعات وأحزاب وجمعيات تدافع عن إبدال السلام، بدلا عن الحروب وويلاتها وما تخلفه من دمار يكون وقوده البشر والمدن، وسيبقى إلى أمد طويل هذا الحلم البشري في أن يسود مفهوم السلام والتعايش والمحبة والانسجام بين الشعوب، لينتصر دوما هذا الشعار والقيم التي يحملها مفهوم السلام العالمي على ما يتعارض أو يتناقض معه .

ولأن البشرية خبرت نتائج الحروب والانتهاكات التي طالت الجنس البشري فقد تنادت الأمم في ما بينها، لتعزيز قيم التفاهم والحوار والتوصل إلى الحلول المشتركة، بدلا عن لغة القتل والعنف والنزاعات المسلحة والحروب الكارثية التي تنتج خسارات كبيرة بالأرواح والأموال والمستقبل .

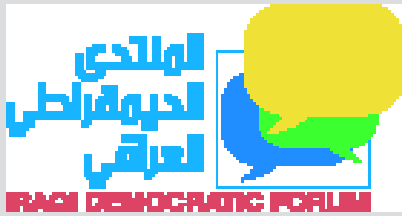
وإذا كان العراق من بين تلك الشعوب التي ذقت ويلات الحروب وما خلفته عليها من ماسي ودمار لم يزل يعاني منها حتى اليوم، فإن العالم يشهد حروبا وتصدامات مسلحة، نتيجة عدم وجود تفاهم أو حوار يرتقي إلى مستوى العصر والزمن الذي نعيشه اليوم، نشعر نحن أبناء العراق أن الحاجة إلى تفعيل قيم السلام والمناداة، لتغليب لغة التفاهم والابتعاد عن أساليب الحروب في القتال والتدمير هو ما نحتاجه اليوم وغدا لبناء عالم ينعم بالسلام والمحبة والتفاهم .

مجلس السلم العالمي الذي كان فاعلا وله تأثيره الدولي والقانوني لم تعد له الفاعلية والقوة التي كان عليها، ومجلس السلم والتضامن العراقي صاحب التاريخ العريق في النضال والمواقف الوطنية ينأى بنفسه عن ممارسة دوره في الوقوف ضد آلة الحرب، التي تحصد الأرواح وتدمر المدن .

الدور الخجول الذي تمارسه المنظمة الدولية والتي تنص لوائحها وميثاقها على الوقوف ضد الحروب والدمار، الذي تخلفه على الشعوب لا تتخطى حدود الاستنكار أو الشجب أو الاستماع إلى كلمات وفود الدول في المؤتمرات، وهو ليس دورها الحقيقي في تعزيز السلام العالمي أو في السعي لإيقاف عجلة الحرب وحصاد الأرواح البشرية وإيقاف النزاعات المسلحة بين الدول، وعلى عاتق المنظمة الدولية العمل على إيقاف النشاطات العسكرية والقتل والتدمير والحد من تصعيد تلك المآسي البشرية، وأن تسعى لاستعادة السلام بين المنشغلين بالقتال لإيقاف الخسارات البشرية القادمة بكل الطرق والوسائل القانونية، التي يمنحها القانون الدولي لإنقاذ المجتمع الدولي من خطر الحرب وإبعاد شبح الموت عن البشرية، بعيدا عن العقل الوقوف إلى جانب طرف ضد طرف آخر في الحروب والنزاعات التي تحصد الأرواح، موت الأعداد الكبيرة من البشر سواء كانوا مقاتلين في ساحات المعارك أو مدنيين يعيشون وسط خوفهم ورعبهم تحت رحمة القصف والموت المجاني بكل دقيقة .

أين غابت المساعي الحميدة والزعامات التي تتبنى السلام العالمي وتدعو إليه؟ أين صارت تلك الأصوات التي تحمل المبادئ الإنسانية وتتوسط بين المتقاتلين، لتضع حلولاً للهدنة وشروطاً للحوار ونهاية للحروب وأسساً للتسوية للمشكلات والخلافات، التي تبدأ تكبر حتى تتضخم لتصل إلى مستوى الصدام المسلح، مع أننا جميعا لا نختلف أن لا رابح في أية حرب أو صدام مسلح، فالجميع تشملهم الخسارات الموجهة .

تتمة المقال في ص 17 ..



المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Element of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنگنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
والقانون لنشر مقالاتهم
وبحوثهم في المجلة.

لو أحصينا عدد المفردات اللغوية الأكثر تداولاً، والتي تتكرر على لسان بعض المسؤولين، سواء كان ذلك في تصريحاتهم الرسمية أو من خلال مقابلاتهم التلفزيونية، سنجد هناك مفردات وعبارات أخذت حيزاً واسعاً على الصعيد السياسي، وفي وسائل الإعلام المختلفة، من أمثال (الطائفية، والمذهبية، والعرقية، والأثنية). في حين غابت أو تمّ تغييب مفردة المواطنة عن جدالاتهم الإعلامية، حتى باتت تلك المفردات من المُسلّمات في قاموس السياسي لدى البعض. وقد يبرر هذا البعض ذلك بالقول، إن الواقع السياسي الذي شهده العراق بعد عملية التغيير قد فرض التعامل مع هذه المصطلحات والمُسميات، ولكن الحقيقة تقول، إن هذا الواقع مهما بلغ من التأزم لا يمكنه إلغاء المفاهيم الوطنية، وفي مقدمة ذلك مفهوم المواطنة.

وعلى الرغم من أن صفة المواطنة قد لا تحتاج إلى تذكير، فهي غريزة تكمن في كينونة وخلجات كل مواطن، لكنها تحتاج في بعض الأحيان إلى من يُحفز هذه الغريزة، من خلال استثناؤهم، وتفعيل الروح الوطنية، من أجل مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في هذا المنعطف التاريخي. والحقيقة أن هذه التحديات لو وقع جزء بسيط منها على أي شعب من شعوب الأرض لكان له أثر بعد حين، ولكن العراق استثناء من ذلك، لوجود العديد من الكواكب وصمامات الأمان التي تمنع انجرار البلاد إلى ما لا تحمد عقباه. ولعل ما حدث من فواجع عبر السنوات المنصرمة، ومن أزمات متكررة خير دليل على ما نقوله. فاختبار مفهوم المواطنة في نفوس العراقيين قد نجح في الرهان الأخير بتفوق، ولكي يستمر هذا النجاح فإن المصلحة الوطنية تقتضي تغذيته بكل ما من شأنه الاستمرار في هذا التفوق، من خلال تغليب النفس الوطنية على جميع تلك الأنفس الخبيثة التي تجتر من حولنا، وتضييق الخناق على قذائفها. وبالإمكان التعبير عن المواطنة الصالحة بعدة أساليب وصيغ، وقد تبدأ من خلال امتناع المواطن عن إلقاء أعقاب السكائر على قارعة الطريق، ولا تنتهي بجميع تلك التضحيات التي قدمها ويقدمها هذا المواطن في سوح الوغى ضد المجاميع الإرهابية، وهذا الصبر الجميل بوجه التحديات والأزمات المتكررة.

ما نريد تأكيده، هو أننا بأمس الحاجة إلى إشاعة مفاهيم المواطنة، وفي هذه المرحلة بالتحديد، التي تشهد تحديات كبيرة، وتغييراً مستمراً للكثير من المفاهيم والرؤى، والتي تراكمت عبر حقبة تاريخية طويلة، حتى ضربت أطناها داخل أوصال هذا المجتمع، لذا يجب العمل في هذا الاتجاه، لتعميق وتعميم كل ما من شأنه زيادة اللحمة بين أفراد المجتمع، والعمل على إرساء مبادئ السلم الأهلي الدائم، من خلال نشر ثقافة الوحدة والتوحد، ثقافة بناء مجتمع فاعل ومحصن بالعوامل الذاتية، وقادر على تجاوز المصاعب والتحديات، مجتمع يعطي لأبنائه الطمأنينة والسكينة والشعور بالاستقرار الروحي والنفسي، حتى تغلو ثقافة المواطنة على كل الثقافات الفرعية.

إنّ ترويج مثل هذه الخطابات والرؤى الوطنية لا يمكن لها أن تتحقق ما لم يتوفر لها إطار سميكي ومحكم يحتويها ويحافظ على مضامينها، وهذا الإطار يتمثل بالسلم الأهلي، الذي يعني بالدرجة الأولى الحفاظ على حالة التوافق بين مكونات المجتمع الواحد، ورفض كل دعوات العنف والتحريض عليه. ومن الطبيعي القول في هذا الصدد، إن الواقع الذي نعيشه اليوم بكل تداعياته لا يمكن أن يخرج من أزماته وتوتراته الداخلية إلا بإعادة الاعتبار إلى مفهوم المواطنة، والعمل على صياغة فضاء وطني، قوامه الأساس ومركزه الرئيس المواطنة بصرف النظر عن المنابغ الأيديولوجية، أو القومية، أو الدينية. إذ إن التنوع المتوفر في هذا الفضاء بعناوين متعددة ومختلفة لا يمكن أن يتوحد في الفضاء الوطني إلا بمواطنة حقيقية يعارض كل مواطن حقه ويلتزم بواجبه. فالمواطنة بكل ما تتصف به من آليات ومتطلبات تمثل حجر الزاوية لأي مشروع استراتيجي يهدف إلى تحقيق الوئام الوطني والانسجام الاجتماعي، ولهذا علينا الترويج لإشاعة ثقافة المواطنة بجميع الوسائل والسبل.



أعلنت السلطات في إقليم كردستان «سقوط ١٢ صاروخاً باليستياً بعيد المدى في مدينة أربيل بعد منتصف ليلة السبت ١٢ مارس (آذار).

وقد أُطلقت من جهة الشرق خارج الحدود العراقية (في إشارة إلى إيران)، مستهدفة القنصلية الأميركية ومناطق سكنية وقناة فضائية»، وأكدت أن «الصواريخ سقطت في محيط القنصلية (على بعد أكثر من كيلومتريين) من دون وقوع خسائر بشرية سوى إصابة مدنيين بجروح طفيفة، فضلاً عن إلحاق أضرار مادية في مبان ومنازل مدنية»، نافية «وجود أي مواقع إسرائيلية في كردستان».

وتبنى الحرس الثوري الإيراني الهجوم رسمياً، وقال في بيان إنه «أمطر بصواريخ قوية ودقيقة المركز الاستراتيجي للمؤامرات الصهيونية في أربيل»، وحذر من أن «تكرار أفعاله الشريرة سيقابل برد حازم ومدمر».

جاءت الضربة بعد أن هدد متحدثاً باسم وزارة الخارجية الإيرانية بـ«الانتقام من إسرائيل» على قتلها ضابطين إيرانيين في سوريا»، وذلك في قصف إسرائيلي قرب العاصمة دمشق الأسبوع الماضي.

السؤال المهم هل فعلاً أن الضربة الإيرانية جاءت انتقاماً لمقتل ضابطين إيرانيين في سوريا؟ وهل هناك صلة بين الضربة وتوقف مفاوضات فيينا؟ وهل فعلاً أن الموقع تابع للموساد الإسرائيلي؟؟ منذ أكثر من سنتين وإسرائيل تضرب وتبتطش وتفتك بمقرات التواجد العسكري الإيراني في سوريا، وإيران لم ترد وتكتفي في الصمت أو تكلف نظام الأسد بإطلاق الاسطوانة المتكررة سنرد في الوقت المناسب وينتهي الموضوع وكأن شيئاً لم يكن، ولكن في هذه المرة ادعت إيران بعد الضربات التي وجهتها إلى أربيل بأنها قصفت مقرات للموساد الإسرائيلي كرد على مقتل ضابطين في دمشق تابعين للحرس الثوري الإيراني. اعتقد هناك صلة وثيقة بين هذه الضربة وبين توقف مفاوضات فيينا، لهذا فبركت هذه العملية بضرر ما يسمى مواقع إسرائيلية في أربيل، بينما سبب التوقف الحقيقي للمباحثات يعزى أولاً إلى الشروط التعجيزية التي اضافتها موسكو على الاتفاق، وثانياً صدور بيان غامض قبل يومين من واشنطن أعلنت فيه توقف المفاوضات في فيينا.. مما جعل إيران التي كانت تأمل فك القيود عن المليات من الدولارات بالإضافة إلى رفع العقوبات عن النفط الإيراني وبسبب غير واضح من قبل واشنطن وروسيا تم قلب الطاولة في الوقت الضائع أو في اللمسات الأخيرة من الاتفاق الذي اثار ذلك غضب إيران التي تخشى المواجهة المباشرة فاتجهت نحو العراق الحلقة الأضعف لتبعث من خلاله رسائل الغضب أي إن إيران استخدمت العراق مكان لتصفية الحسابات لأن إيران لا تعتبر العراق دولة ذات سيادة بل كما قال أحد مسؤوليها أن العراق محافظة إيرانية.

وهذا ما أكده أحد المسؤولين الإيرانيين، حيث ربط أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني ضمناً بين الجهود الدبلوماسية في مفاوضات فيينا الهادفة لإحياء الاتفاق النووي، (وأشار إلى استخدام (الميدان والدبلوماسية) معاً للدفاع عن (المصالح والأمن القومي بصورة ذكية)، مضيفاً أن (الاعتماد على الشرق والغرب لن يوفر حقوق وأمن الشعب الإيراني)، واستخدم وسم (مفاوضات - فيينا) ومعاقبة (الكيان - الصهيوني). أما بالنسبة للموقع تابع للموساد أم أحد قصور المواطنين؟، أعتقد أن من غير المنطق بالنسبة لأجهزة المخابرات أن تتخذ موقفاً بارزاً على مرتفع لتدبير عملياتها التجسسية، وتأكيدي هذا لا يتعارض مع قناعاتي بنفوذ جهاز الموساد في الإقليم وكثير من المناطق العراقية العزلى بما فيها بغداد. لا ألقى اللوم على إيران ولا على إسرائيل على استباحة السيادة العراقية، إنما اللوم كل اللوم على سياسينا وأجربانا الذين اوصلوا حال العراق، فمن أضعف العراق ليس إيران أو إسرائيل، بل أنتم من أضعف العراق من خلال نهبه وسرقة وتنفيذكم لأجندات اسياذك من اترك وإيرانيين وإسرائيليين وغيرهم، وإذا كنا كشعب نريد سيادة للعراق علينا جميعاً أن نستعيد العراق من برأتكم وبعدها تقطع يد كل من تسول له نفسه الاعتداء على العراق.

الثامن من آذار ، يوم المرأة العالمي

لاهاي عبد الحسين



وسائل النقل العام. وتساهم وسائل التواصل الاجتماعي بنصيبها لإيذاء المرأة على هذا الصعيد بسبب الاستخدام غير الواعي وغير المسؤول لتسبب ما صار يعرف بـ «الابتزاز الإلكتروني» .

وفيما تنشغل الكتل السياسية بمفاوضات تشكيل الحكومة بعد ما يقرب من الستة أشهر على القيام بالانتخابات النيابية في ٧ تشرين الأول عام ٢٠٢١، التي يفترض أنها تؤسس لها فإن من الطبيعي أن تساعد أجواء الإنشغال والتشاغل هذه على إعاقة البيئة الاجتماعية العدوانية والمتربصة بالمرأة. سيكون من أجل مجتمع عراقي ناهض وسليم أن تعطى الأولوية لمعالجة قضايا المرأة وتوفير الظروف اللازمة لمساهمتها الخلاقة فيه. ولعل على رأس هذه الأولويات، التشجيع على إشاعة الأجواء التي تحت الذكور على التفهم واحترام حق المرأة والتعامل معها باعتبارها النظير المكافئ، وليس التابع الذليل. لقد أظهرت تجربة الدول التي تتبنى سياسات مساواتية بين النساء والرجال وتشجع على التفاعل المتكافئ البناء بين الجنسين كما هو الحال في الدول الإسكندنافية أنها تحظى بقدر أقل من التوتر والمنافسة الحادة، وأن المرأة تعود حماة سلام ودعة ومودة واحترام، لهذا السبب. يعزى ذلك إلى حالة الطمأنينة والأمان التي توفرها الأجواء الاجتماعية والسياسية التي تحت على مزيد من التفاعل الكيفي غير التنافسي بين النساء والرجال. وفيما ندعو إلى هذا، يبدو أن من الضروري التأكيد على ضرورة التنبه إلى أن المرأة لم تعد كتلة واحدة بل كتلاً متعددة وفئات كثيرة تتطلب التفرغ لكل واحدة منها لوضع ما يهمها من معالجات حسب درجة الخصوصية الثقافية والاجتماعية ضمن رؤية وطنية عراقية شمولية لا تفرق بين جماعة وأخرى .

تحية للمرأة في يومها العالمي، وتحية لمن ينصرها ويدعم جهودها في التحرر والمساواة والعدالة الاجتماعية .

والحروب بعد عام ٢٠٠٣، سرعان ما وضعت المرأة العراقية بمواجهة أوضاع غير مسبوقة، امتحنت إرادتها وصبرها وقوة تحملها. فكان ما كان من القتل والتهجير والتفريق كما تشهد على ذلك الأحداث التي أجبر الجيل الحالي من النساء على أن يكون شاهداً عليها وضحية لها في مختلف مناطق الصراع والتيتمثل الفاجعة التي ألهمت باليزيديات والمسيحيات على وجه الخصوص، لطفة العار الكبيرة فيها. ولكن المرأة العراقية بمختلف انتماءاتها العرقية والقومية والثقافية والدينية والعهدية، لم تستسلم ونهضت من جديد مصرة على طي صفحة الماضي البغيض الذي جعل منها شاهداً قسرياً عليها .



مع ذلك يبدو أن بعض الأطراف تصر على امتحان صبر النساء وتحملهن. فقد أقحمت الأوساط النسائية بمحاولة البعض الالتفاف على بعض المكتسبات التي أمتها قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨ لعام ١٩٥٩ بسلب حق الأم من حضانة الصغير من خلال محاولة تعديل المادة ٥٧ منه. غاب عن بال دعاة مثل هذا المشروع المظلومية التي عانت منها المرأة في حالات الطلاق وحتى بعد وفاة الزوج من خلال تسليط الذكور في عائلة الزوج للتحكم بمن حملت به فأنجبتهم وأرضعته وأطعمته من بدنها وروحها. ثم بادرت المحكمة الاتحادية بقرار عدم تجريم فعل ضرب الزوجة والطفل تحت باب «التأديب». ولم يتخلف مجلس النواب العراقي على الصعيد الاتحادي خلال أكثر من دورة نيابية عن ذلك من خلال تجاهل تمرير قانون مكافحة العنف الأسري في الوقت الذي تشهد فيه المحاكم ومختلف ميادين الحياة الاجتماعية أمثلة غير مسبوقة على زيادة اعتداءات من هذا النوع. ولم تتخلف وسائل التواصل الاجتماعي عن رصد الكثير من هذه الحالات، التي هزت ضمير المجتمع ورؤعت أفرادها، فيما تعجز مؤسساته عن تناولها ووضع المعالجات لها. هذا فيما تنتشر مختلف مشاهد التجاوز والاعتداء على النساء وبخاصة الشبابات والفتيات ممن تتطلب طبيعة إمكاناتهن المحدودة ونشاطاتهن اليومية الخروج والعمل واستخدام

لم يكن الثامن من آذار عام ١٩٠٨ يوماً سعيداً بالنسبة إلى مجموعة من عاملات النسيج في مصنع للنسيج في مدينة نيويورك الأمريكية، حيث أقدم صاحب المصنع على إحراقهن مجتمعات بسبب تجمعهن للتظاهر والمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل ومنع عمل الأطفال .

بالتأكيد، لم يكن تظاهر أولئك العاملات لبأتي من لا شيء، فقد كان ثمرة تظاهرات احتجاجية كثيرة سبقت ذلك التاريخ. ولم تمض تلك الحادثة المفجعة بلا تذكر حيث أعقبتها احتجاجات ومطالبات بلغت أن اقترح الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي عام ١٩٤٥ على اعتبار ذلك اليوم يوماً عالمياً للتذكير بمعاناة النساء والعمل على انصافهن والمساعدة على تحقيق المساواة بينهن وبين الرجال من أجل المساهمة ببناء مجتمع متكافئ إنسانياً وحر أخلاقياً .

استغرقت المطالبات بتخصيص يوم عالمي للمرأة ما يقرب من السبعين عاماً حتى اقتنعت الأمم المتحدة بأن اقترحت على دول العالم عام ١٩٧٧ اختيار اليوم الذي يناسب كل واحدة منها للاحتفاء بالمرأة. سرعان ما أجمعت الغالبية العظمى من دول العالم على اعتبار الثامن من آذار يوماً عالمياً للمرأة. كان ذلك اليوم إذن، يوماً حزيناً دفعت ثمن إحيائه نساء شغليات، كل ما فعلته أنهن طالبن بعض الحقوق الأساسية لهن كعاملات وباعتبار ذلك جزء حيوي من وثيقة حقوق الإنسان التي سبق للمنظمة الدولية أن وافقت عليها للنهوض بنوعية حياة البشر ووقف طواحين العنف والكراهية والحرب والاستبداد .

إذا ما عدنا إلى أوضاع المرأة في العراق فإن الثامن من آذار منذ موافقة العراق على اعتباره يوماً للمرأة لم يكن ليسجل انتصارات تذكر خارج رغبة الأنظمة السياسية للظهور بمظهر حسن. فقد اكتظت مسيرتها التاريخية بالنضالات من أجل تحقيق المساواة والعدالة والحرية التي تقدمت فيها نساء بجهود فردية وعائلية ومن ثم مؤسساتية لاقتحام المؤسسة التعليمية والصحية والقضائية. وكان لأولئك الرائدات أن عيدن الطريق لأجيال متعاقبة من النساء للدخول في مختلف مجالات العمل على صعيد الحكومة وقطاعات الأدب والفن والتعليم العالي. بيد إن ظروف الاحتلال وانعدام الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة

الحق في التربية

د. عبد الحسين شعبان



يعطي لشخصه قيمة جوهرية أي أخلاقية وسياسية. فاستعمال الحرية يتطلب تكويناً ثقافياً لمختلف القدرات الشخصية وعلى رأسها التفكير الذاتي المستقل القادر على التمييز بين الأشياء واتخاذ المواقف والسلوكيات المنسجمة مع وجود الحرية وقوانينها، التي هي بالذات قوانين المواطنة داخل كل دولة، إضافة إلى القوانين الأخلاقية العاقبة التي تخص البشر ككل بغض النظر عن الدولة التي تقيم فيها، وهو ما يمنح الإنسان كرامته كقيمة جوهرية وطنية وكونية في الآن. فالأساس الأول للمواطنة يقوم على الحرية التي تتكامل وتتفاعل وتتداخل مع المساواة والعدالة والشراكة، ناهيك عن حق المشاركة دون تمييز في تولي المناصب العليا بغض النظر عن العرق والدين والجنس واللون والرأي السياسي والأصل الاجتماعي. كان الفكر الفلسفي وما يزال يمثل مصدراً للمعرفة والخلق والإبداع، وهو الأمر الذي يجعله محورياً في عملية التربية، التي هدفها تكوين الفرد تكويناً متكاملأ يأخذ بنظر الاعتبار مكوناته العقلية والمعرفية والسلوكية والوجدانية لجعله على معرفة نظرياً وعملياً بحقوقه وحقوق الآخرين وبواجباته تجاه هذه الحقوق، وذلك هو رهان التربية بأبعادها الأربعة، وهي الذات في علاقتها بنفسها وأخلاقها، وفي ارتباطها بمجال المعرفة الخاصة أو بمجال العمل أو الوجود مع الآخرين. وكجزء من وظيفة التربية التشجيع على قبول شروط العيش معاً، خصوصاً في المجتمعات المتعددة الثقافات، وذلك ضمن متطلبات التسامح والصدقة وقبول الآخر واحترام التنوع والتعددية وحق الاختلاف بين البشر.

المركزية للدولة ووظيفتها، كما هناك عناصر أخرى تندرج فيه، ونعني بها المرجعية الأخلاقية، فالأخلاق جزء من التربية والسلوك العام وهو يعكس المرجعية الثقافية، والثقافة بمعناها العام نمط حياة الناس وطريقة عيشهم بما في ذلك علمياً وتقنياً وذوقياً واجتماعياً. وثمة ثلاث تحديات أساسية تتعلق بالمفهوم وهي: التربية كحق بشري، والتربية كضرورة لإكمال القدرات والمهارات البشرية. وطالما كانت التربية حقاً للطفل بقره العقل، فيمكن إدراجه في إطار واجبات الإنسان تجاه ذاته، وهذه ضمن الحقوق البشرية التي هي ذات بُعد أخلاقي والتي تسهم في إكمال الإنسان لذاته بشكل عام ولغيره أيضاً. وحين تكون التربية واجباً فهذا يعني احترام الحقوق الإنسانية داخل كل شخص والمحافظة على الحقوق الطبيعية للفرد، وفي مقدمتها حق الحياة، وكل فعل يمس بذلك هو جريمة دولية ضد الإنسانية، ومن واجب التربية الحفاظ على الحياة البشرية، على جسد الإنسان، فالحياة مشروطة بوجوده، وهذه مقارنة ضرورية لربط حق الحياة بالحق في التربية مثلما هو الحق بالصحة والحق بالعمل والحق في العيش الكريم وغيرها من الحقوق الأساسية، سواء السياسية والمدنية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا كانت الحرية هي شرط الحياة فلا يمكن تعريض هذه الأخيرة للخطر لأنها بفعلها ذاك تبيد ذاتها بذاتها وهو ما ينبغي أن يسير عليه حق التربية ضمن القواعد الأخلاقية بما يتوافق مع وجود البشر، ولا بد من تقوية القصد الأخلاقي داخل كل شخص. وتهدف العملية التربوية النموذجية إلى بناء متكامل للشخصية داخل كل طفل من خلال تربيته على:

1- حسن تدبير استعماله حريته؛

2 - استقلاله الذاتي في كل أفعاله؛

3 - الانخراط في المجتمع بشكل

تعود الجذور الأولى لفكرة الحق في التربية إلى الفكر الفلسفي القديم، وقد تطورت في ظل فلسفة الأنوار وبالأخص على يد إيمانويل كانط الذي يعتبر أحد أهم أعمدتها، حيث تبنت بربتها وترعرعت ونمت في كنفها حتى غدت مفهوماً محورياً في الحقوق الإنسانية، بل منظومة متكاملة ومترابطة على نحو محكم ودقيق، وإهمال أي جزء منها سيؤدي إلى إخلال بالأجزاء الأخرى.

والحق في التربية يقوم على أساس الحرية كفعل، وهذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، وهدفه تنمية الثقافة داخل كل فرد، بوصفها قدرات وكفايات كونية تتأسس على العقل والذي يجعل منها غايات لتقدم البشر وسعادتهم معيشياً وأخلاقياً وثقافياً وسياسياً. الحق في التربية يرتبط بالحاجة أيضاً، وهكذا يصبح حقاً وواجباً في آن، فثمة علاقة بين المرجعية الحقوقية والقانونية وبين المرجعية التربوية والسايكولوجية، بحيث تسمح هذه المنظومة بمقاربة الحق بجوانبه المختلفة في علاقاته بالحاجة وهذه الأخيرة بالكرامة والأمن والسلم والتنمية والرخاء. والحق في التربية هو جزء من خطاب أشمل يتعلق بمفهوم التربية بصفتها صناعة بشرية، أي فعل للحرية وضرورة لإكمال الكائن البشري، وهذا الحق يرتبط بغضنيرين أساسيين مترابطين هما: المرجعية القانونية - الحقوقية، التي تقوم عليها فكرة المواطنة والحرية، والمرجعية التربوية النفسية، أي الحاجة إلى التربية لضرورتها وغاياتها ارتباطاً بالمؤسسات التكوينية، وهي الفضاء الذي يتم فيه التعبير عن الخطط والبرامج للعملية التربوية بمختلف جوانبها.

وهناك عنصر ثالث محوري ولا يمكن تجاهله أو إهماله في مقاربة الحق في التربية، وهو المرجعية السياسية، والمقصود بذلك الإرادة السياسية للدولة وتوجه صاحب القرار، ولا سيما في التربية الحديثة التي لا غنى عنها للعملية التربوية وجزء من النظام التعليمي والخطط

الحالة المأساوية والمزرية للاقتصاد العراقي !

عبد الجبار نوري



- فقدان استقلالية البنك المركزي العراقي .
- توسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق .
- البطالة بنسبة ٣٩٪ والفقر بنسبة ٧٤٪ .
- العجز بميزان المدفوعات و ثم ألى انخفاض القدرة الإنتاجية .
- تنامي وانتشار الفساد والسرقة للمال العام وضعف الروابط الاجتماعية .
- تنامي ظاهرة غسل الأموال .
- ظاهرة الفقر: أنها آفة ذات مخرجات متعددة الأبعاد ، وإن هذه الظاهرة خرجت من فوقعتها لتفقس فايروسات تنخر النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي .
- العقوبات الاقتصادية الدولية أثر أحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ .
- تداعيات الأحتلال الأمريكي للعراق بعد ٢٠٠٣ حيث تفكك الدولة المؤسساتية والسير نحو اللادولة وتردي النظام الاقتصادي والأبعد سقوط المنظومة الأخلاقية في أنتشار الرذيلة والمخدرات والتي شاركتها الجارة إيران في تجارة هذا الوباء .
- أنتشار وباء كورونا منذ شباط ٢٠٢٠ وحتى اليوم الذي أدى تعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلكؤ مشاريع الأستثمار العام والخاص ومن مخرجاتها السيئة تذبذب أسعار بيع النفط .
كلمة أخيرة / لقد تدهورت (أستدامة) المصادر المالية في العراق منذ سنة ٢٠١٤ وهي مستمرة حالياً التي تلت الأزمة العالمية وتأثر بها العراق في ٢٠٠٨ ، وأستمر ظهور العجز في الميزانية العراقية حتى وصل ألى رقم كارثي يتجاوز ١١١ مليار دولار وخفف الرقم ألى ٣٧ مليار دولار بعد شطب المانحين في نادي باريس لتلك الديون بنسبة ٨٠٪ .
من المستحيل أن الجهات الرقابية والتي هي (هيئة النزاهة ووديون الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين) من أن تقف بوجه الفساد لأن هذه الجهات الرقابية بحاجة ماسة لتوفير الأمن والدعم السياسي لهم ولأن (بعض) هذه القيادات السياسية تقع تحت تأثير ضغوطات داخلية وخارجية أقليمية ودولية .

ما هو مزاد العملة ؟ يمكن توضيح الأصلاح كما يلي كمثل أفتراضي عابر ومغث وقاهر:
أذا أشتري أحد المصارف (١٠) مليون دولار بسعر صرف الدولار ١١٨-٤ دينار عراقي للمصارف وتقوم تلك المصارف ببيعه بسعر ١٢٥-٥ دينار عراقي ، كان ربحه ٧١ دينار لكل دولار فيصبح ٧١٠ مليون دينار عراقي أي ما يعادل ٦٠٠ ألف دولار لذلك اليوم وخلال سنة واحدة يربح المصرف (٢٠٠) مليون دولار علماً أن أكثر من ٦٥٪ من الوصولات والكوبونات (مزورة) أو تسجل بأسماء أشخاص عاديين يحملون جوازات سفر عراقية حتى وأن لم يشتروا أي دولار ، ويخسر الأقتصاد العراقي ٣ مليار دولار سنوياً لصالح جهات مافيات تهريب المال العام الغير مبرر والغير مسؤول ، فكان الأجر بناء مدارسنا الطبية وتشغيل جيوش العاطلين وأعادة الحياة لشركائنا المعطلة ، وللعلم أن عملية مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي مرتبطة بمصارف تعود لجهات سياسية تمول من قبل أحزابها وميليشياتها في بيع العملة الأجنبية وسبائك الذهب حيث يبيع البنك المركزي يومياً ١٨٠ مليون دولار ، وفشلت محاولات العديد من السياسيين المخلصين - وهم قلة - في إلغاء مزاد العملة الذي يطبقه البنك المركزي العراقي بعد ما بلغت ١٨٠ مليون دولار في اليوم ولكن محاولاتهم باءت بالفشل لتقاطعهم بمافيات الفساد المنظمة المدعومة بالميليشيات والأحزاب المسلحة والمرتبطة بشبكات التهريب في الداخل والخارج ، وأن البنك المركزي يعلن أن التدقيق في الفواتير ليس من أختصاص البنك وإنما من أختصاص دائرة الجريمة الاقتصادية التابعة لوزارة الداخلية ، وأن هذه الطفيليات المالية ما كانت ترقى إلى أمبراطوريات مالية لولا للمناخ الفاسد العراقي لفترة ما بعد ٢٠٠٣ ، ولم يكن له وجود منذ تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢١ حتى ٩ نيسان ٢٠٠٣ الذي شهده العراق بعد الأحتلال الأمريكي له ، وعلى ضوء هذا الفساد ونهب المال العام لم يكن مستغرباً أن يصنف العراق لعاميين متتاليين في صدارة الدول الأكثر فساداً وظهرت تداعياتها المرضية على الكيان العراقي الهزيل أصلاً :
وهذه بعض التداعيات السلبية التي ظهرت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية :
- خلخلة الوضع الاقتصادي الذي يؤثر مباشرة بالوضع السياسي .
- التذبذب في سعر الصرف .
- خضوع الأقتصاد العراقي الأحادي لتقلبات ومضاربات السوق المحلي .
- أستنزاف أحتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة وسبائك الذهب الذي يؤثر بدوره في صرف العملة المحلية .
- تراجع أحتياطي البنك المركزي في سنة ٢٠٠٩ ألى ٣٥٪ .

توطئة :
قصيرة للتذكير فقط : {تعرض النظام الأقتصادي العالمي إلى ثلاث هزات مؤثرة أخذت مخرجاتها وتداعياتها السلبية أبعاداً شمولية في جغرافية القارة الأوروبية والكثير من بلدان الشرق العربي والأفريقي التي هي :
- حرب الخليج الثانية
- هجمات الحادي عشر من سبتمبر - تفشي فايروس كورونا
أن الفساد المالي والأداري داء ينهش النسيج الاجتماعي من جوانبه السياسية واقتصادية والثقافية ، وهو من أكبر التحديات التي تواجه عالمنا الحديث فهو يقوّض الحكم الصالح ويشوّه السياسة العامة ويهدم مرتكزات القطاع العام ويقوّض القطاع الخاص ، ويلحق الضرر بالطبقات الفقيرة ، وهو سلوك فردي طارئي يشذ عن القواعد السلوكية السوية للنظام العام ، وللفساد أثر بليغ في تزايد العنف ، والعراق يتصدر لأتحة الفساد العالمية ، وحسب المؤشر الدولي للفساد الأكثر فساداً هي : العراق وفنزويلا وكوريا الشمالية وليبيا والسودان واليمن وأفغانستان وسوريا ، وأن هذه المعطيات نشرت من قبل المنظمة الدولية Transparency International تتركز اللجنة الأولى الأساسية في التعاملات التجارية في نظام السوق في العراق على مدى يبعه الدولار الأمريكي للمصارف والمراكز المالية والظاهرة المرعبة هنا أن في العراق أكثر من ٧٢ مصرفاً أهلياً وحكومياً والرقم كبير غير مسبوق في دول الجوار على الأقل إذ في كل من تركيا وإيران ٣٢ مصرف ، يتم تحويل الأموال لأستيراد البضائع بمبالغ تصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار يومياً ، والفضيحة المالية هنا هي بروز الفوارق المالية بين حجم ونوعية البضائع وبين قيمة تلك البضائع .
ويعتبر « مزاد العملة الأجنبية » تلك الفرية الأمريكية الريمية للمحتلين طبقاً بالتحديد عام ٢٠٠٤ من قبل البنك المركزي العراقي ، والذي يعتبر شكلاً جديداً من أشكال الفساد الاقتصادي المرتبط بحبله السري مع عملية غسل الأموال في العراق ، فمزاد العملة في العراق أصبح وسيلة لتهريب الأموال من العراق فقد تم هدر ٣١٢ مليار دولار من ٢٠٠٤ لحد ٢٠١٤ وهي من عائدات النفط العراقي الأيل للنفاذ في ٢٠٤٠ والذي ضخته البنك المركزي العراقي إلى الأسواق وتم تحويله ألى الخارج وهو رقم لا يستهان به حين يعاني الأقتصاد العراقي شللاً بسبب أستنزاف الحرب الداعشي وانخفاض سعرالبرميل من النفط الخام والألتجاء إلى الأستدانة من البنوك الدولية ورهن مستقبل الأجيال القادمة بالضمانات السيادية والرضوخ للشروط التعسفية للصندوق النقد الدولي .

بمناسبة عيد نوروز المجيد

حكمت بشاوة السليم



عيد ملابيين الشعوب.. عيد مختلف القوميات والاديان المختلفة

عيد النوروز ثمرة من ثمرات شهر اذار المقدس عند الشعوب ففيه يبدأ الاعتدال الربيعي حيث تكتسي الارض حلتها الخضراء وتورق الاشجار، وتعود الطيور بزقزقتها الى اعشاشها فهو شهر الخصب وتجدد الحياة والفرحة بنهاية عذابات الشتاء القارص، وحيكته حوله الكثير من الاساطير البابلية والسومرية والمندائية .

في عراقنا نحتفل بيوم نوروز ونري فيه يوماً لجميع ابناء شعبنا بمختلف بمختلف انتماءاته القومية والطائفية والدينية .

من ذكرياتي عن هذه المناسبة المجيدة عندما كنت في مدينتنا البصرة نحتفل بعيد نوروز حيث نقيم احتفالاتنا في بساتين البصرة وبالأخص بساتين ابي الخصيب او منطقة الأثل، وفي وقت الغروب نخرج الى كورنيش شط العرب ونستأجر المراكب الشراعية والبخارية وتبدأ الاغاني والرقصات وكان أشهر من يعمل على أحياء هذه الحفلات مطرب الناي --تومان - ونعود في الليل الى منازلنا فرحين .

واستمر عيد نوروز بشكل علني الى ايام دكتاتورية صدام حسين، كنا نضطر الى الاحتفال بشكل سري في منطقة الأثل في الزبير في مدينتنا البصرة، وكان شعارنا المرفوع في ساحة الاحتفال عاشت الأخوة العربية الكردية .

وفي كردستان العراق يحتفل الشعب الكردي بهذا اليوم يوم ٢١ آذار، يرون فيه عيداً قومياً مرتبطاً بقضية التحرر من الظلم ووفق الاسطورة التي تتحدث عن ثورة الشعب الكردي على الملك الظالم --الضحاك-- بقيادة العامل كاوه الحداد .

كان هذا الملك كما تحكي لنا الأسطورة مريضاً بمرض جلدي ووصف له اطباء دواء ان يدهن جسمه بدم أحد شبان القرية بعد قتله فيذهب الألم عنه ففضى على العشرات من شباب القرية بهذه الطريقة، وللخلاص من ظلم هذا الملك الجبار، فكر العامل كاوه الحداد القيام بثورة ضد الملك الظالم، فاتجه الى الجبال واخذ يجمع المتبقيين من شباب القرية الى حين تسنح له الفرصة واتفق معهم ان تكون علامة الهجوم على قصر الملك هي اشعال النار في اعلى جبال المنطقة. ونجح بتنفيذ خطته وقتل الملك وخلص الأكراد من مظالمه ونصب على العرش حاكم جديد وفي عهدة عاش الشعب الكردي برفاهية، فأصبح هذا اليوم عيداً وفرحة بنهاية الظلم وانتزاع الحرية .

فأسطورة نوروز تمثل الثورة على الحكام الظالمين لشعوبهم اينما وجدوا، وانبثاق النور وكنهاية لفصل الشتاء القارص وانبثاق الربيع .

بهذه المناسبة نتقدم الى ابناء شعبنا الكردي بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة عيدهم القومي عيد نوروز المجيد ومتمنين لهم ولجميع مكونات شعبنا العراقي تحقيق اهدافنا الوطنية والقومية ببناء عراق مدني ديمقراطي ترفرف عليه رايات السلام والمحبة وتحقيق أعداله الاجتماعية واحترام حقوق جميع مكونات شعبنا. النصر لانتفاضة تشرين المجيدة .

نحن معكم حتى يتم النصر واعادة العراق الى شعبه .

الهروبُ من مقعد المعارضة

شمخي جبر

المعارضة والحكومة قطبان أحدهما موجب والآخر سالب، لزمان لدفع تيار التقدم والرخاء والاستقرار لكل عناصر الدولة، وفقدان المعارضة يعني سيادة الفكر الواحد والرأي الواحد والحزب الواحد وهو ما يعني الاستبداد والدكتاتورية .

وتقوم المعارضة خلال فترة وجودها في البرلمان بمراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها أو تقديم برامج بديلة لما طرحته الحكومة، وقد تقدم مقترحا لسحب الثقة من الحكومة بكاملها أو بعض وزرائها، ولا يتم هذا إلا من خلال تجميع أصوات كافية لتحقيق هذا الهدف .

والعمل السياسي وحركاته في أية دولة يعتمد على طرفين يكمل أحدهما الآخر، هما (السلطة أو الحكومة والمعارضة)، وحين نشير إلى طرفين يعني أن هناك كتلتين أو حزبين أحدهما يحكم والآخر يعارض .

وتعدّ المعارضة السياسية من أهم مظاهر الحياة السياسية الديمقراطية الحقيقية، إذ إن وجود المعارضة الفاعلة المعترف بها من جانب السلطة، وتملك القدرة على أن تبحث وتناقش هذه السلطة (الحكومة) وتنافسها نحو الوصول إلى السلطة (الحكم)، وتعد المعارضة إحدى الآليات الفاعلة والضامنة لعدم وقوع انحرافات مع التزام الحاكم وأجهزته بالدستور وقواعد الحكم السليم، فضلا عن الدور الرقابي على أداء الحكومة .

ففي الأنظمة الديمقراطية تتمخض الانتخابات عن نتائج تترتب عليها تسمية الطرفين (المعارضة والحكومة)، تتمثل المعارضة بالجهات السياسية التي لم تستطع الوصول إلى سلطة الحكم من خلال الانتخابات، فأصبح دورها متمثلاً بكونها معارضة سياسية للنظام الحاكم، تعمل ضمن أطر وقواعد اللعبة السياسية المتمثلة بالكشف عن أخطاء الحكومة وتبعتها .

وبقدر تعلق الأمر بالتجربة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ فقد رأى البعض أن السياسيين أكتشفوا أن المواطن العراقي لا يتفاعل مع المعارضة بقدر تفاعله مع من في الحكم، إذ إن الرمز يصنع نفسه من خلال الحكم وليس من خلال المعارضة، لأن الحاكم بيده كل شيء فيهب ويعطي .

ويمكن أن نقول إن مفاهيم المحاصصة والشراكة والتوافق أنهت فكرة المعارضة وجعلت الجميع يسارع للحصول على حصته، فأصبحت المعارضة تعني الخسارة. فازدادت رغبة القوم السياسية للاشتراك في الحكومة أكبر من حرصها على نجاح عملية التحول الديمقراطي، وغياب المعارضة يعني فقدان عنصرا مهما من عناصر الرقابة على أداء الحكومة .

ولأن الجميع يسعى نحو السلطة ظهرت صفقات المغام من خلال وجود موازات كبيرة يسيل لها لعاب زعماء الكتل .

فأصبحت المعارضة تعني الحرمان من السلطة وفقدان زبائن النظام الزبائني.. لهذا يسعى الجميع نحو السلطة بل يهرول نحوها، فهي الخيرات والبركات وملذات السلطة والحكم .

فاتفق النظام السياسي بجميع مكوناته على مبدأ المحاصصة، الذي يشكل عملية إرضاء واسترضاء لجميع الأطراف، ويجري هذا المبدأ لأن الجميع يركض نحو السلطة ومغانمها ولا يريد أن يبقى بعيداً، بل مفلس من هذه الغنيمة التي حان قطاف ثمارها .

وبهذا يبقى كرسي المعارضة فارغاً لا أحد يتجرأ بالجلوس عليه، لأنه يعني الإفلاس من الغنيمة، فليس في قاموس النظام السياسي وجود لمفهوم المعارضة، إذ أصبح هذا الحديث محط سخريه وتندر لمعظم الفاعلين السياسيين ومكوناتهم .

فضلا عن أن البعض يرى أن ليس من مصلحة أحد أن تكون هناك معارضة حقيقية فاعلة، لأنها ستكشف عن عورات وأخطاء الأحزاب الحاكمة. وبهذا يتم ارضاء الجميع ولو بالفتات .

تعنيف النساء وقتل الابناء في العراق

ايناس الربيعي



بمعنى الضرب العامي المتداول ضمن اللهجة الدارجة محليا والذي يعني التعنيف الجسدي.

اما على صعيد الطفل العراقي فنجد ان رجال الدين قد أفتوا بأحقية قتل الطفل من قبل ابيه ولا يحوز القصاص للاب لأن الاب هو الاصل اما الطفل لا يتعدى كونه (فرع) فكما جاء في الترمذي (لا يُقَامُ الحُدُودُ فِي المَسَاجِدِ وَلَا يُقْتَلُ الوَالِدُ بِالوَلَدِ) وقام لاحقون بتحديد عقاب الاب (إذا كان القتل عمدا وليس لغرض التأديب) فقط! طبعاً مع عدم وجود أي نص قرآني يشرع للاب قتل ابنه بدون قصاص!

نصل في النهاية الى استنتاج معين وهو: ان القانون العراقي لا يقوم بتحديد ماهية وما معنى كلمة الشرع، فهو لا يقيد الشرع بالآيات القرآنية ولا يرفض الفتاوى ولا التفاسير المختلفة، وبهذا كلمة الشرع هي كلمة مطاطية اخرى وفي اول تحديد للشروط في المادة ٤١ من قانون العقوبات تعني وتعطي احقية ضرب النساء وتجزير قتل الاطفال من قبل ابيهم ايضا. وبهذا نصل الى ان ما يلي كلمة الشرع وهي كلمة قانونا وعرفا لا تتعارض لا مع التعنيف الجسدي ولا مع قتل الاولاد من قبل اباؤهم وهنا سنفهم ايضا لماذا تم الحكم بالإعدام على الام قاتلة اولادها في مدة لا تتجاوز ال ٣ اسابيع ولم يتم ولا حكم اعدام واحد بحق الرجال الذين قتلوا زوجاتهم واطفالهم في العراق .

ان ما يثير الحزن والحنق اننا نتحدث عن قوانين سارية المفعول في العام ٢٠٢٢ اذ نقوم بتطبيق احكام الاعدام بتميز جنصري فاضح وتسري العقوبات فقط على النساء !

والى اخره من محاولات تبرير العنف الجسدي ضد المرأة ولم يتطرق ابي رجل دين الى منع العنف الجسدي ضد الزوجة اقتداء بالآية (فإمسك بمعروف او تسريح بإحسان) على سبيل المثال! ونسأل هنا ما الضرورة من وجود ضرب جسدي إذا كان لزاما عليه ان يكون رقيقاً؟ وكيف يكون الضرب رقيقاً؟ وما الغاية منه؟

يستند رجال الدين وكتب الفقه بأحلية تعنيف النساء على الآية (واضربوهن) مع قطع مقدمة الآية التي تذكر بالصريح (واللاتي تخافون نشوزهن)، كلمة (تخافون نشوزهن) هو تأكيد ان النشوز



لم يقع وانما الفعل هذا يسبق وقوع جريمة النشوز! هل من العدل معاقبة شخص لمجرد الشك وقبل وقوع الفعل؟ ولماذا يصر رجال الدين على تحريف احكام القرآن بطريقة مناسبة لعادات وتقاليد المجتمع؟ ولماذا يصرّون على ايجاد تصريفات دينية لعادات القبائل؟

علما ان كلمة النشوز بقاموس اللغة العربية وكما قالت العرب سابقاً (نشزت الارض = علت وارتفعت) ترمز الى التكبر والتعالي فقط وليس الى اي فعل آخر! فهل من المعقول ان نعاقب بالضرب جميع النساء لمجرد الشك في انها ستقوم بفعل (يزعج الزوج) ؟

بعيدا عن كون كلمة الضرب جاءت في القرآن في ٥٨ موضع تحتوي على معاني مختلفة اهمها الابتعاد وخلق مسافة (واضربوا في الارض = سافروا) والى اخره من المعاني التي لا ترتبط بأي شكل من الاشكال

في شهر فبراير الماضي رفضت المحكمة الاتحادية العراقية الطعن المقدم اليها بخصوص المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي والتي تنص على :

- لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالاً للحق، تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الاولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعاً او قانوناً او عرفاً».

كالعادة يتجاهل المشرع العراقي كمية التعنيف الذي تعاني منه المرأة والطفل العراقيين ويعلل رفضه لإلغاء القانون بكلمة (ان التأديب وتقويم المرأة من الاعوجاج هو حق مشروع للرجل)، كما وتم تحديد التقويم بما يناسب الشرع، ثم القانون ثم العرف! وبهذه الطريقة هو لا يخالف الدستور الذي نص على (لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور) باعتبار ان (تأديب الزوجة) هو حق من حقوق الزوج!

السؤال المطروح قبل مناقشة (ما يبيحه الشرع لعرف ما يبيحه القانون والعرف على التوالي) هو: كيف يتم تحديد اعوجاج المرأة ووجوب تقويمها؟ هل هناك معايير نستطيع الاعتماد عليها وتعميمها على الأزواج والطلب منهم (تقويم نساءهم) إذا خرجن عن هذه المعايير؟

كيف سيتم السيطرة على قانون مطاطي لا يحمل بين طياته اي شروط للتعنيف الجسدي؟ بل على العكس، فهو قانون يبيح اهانة المرأة والطفل بالاعتماد على معايير مزاجية من قبل الزوج والاب يقوم تحديدها حسب خلفيته الأسرية وطريقة تربيته والعرف السائد في عشيرته.

نعود الان الى رأي الشرع في موضوع ضرب الزوجات، اذ يتفق معظم رجال الدين لجميع المذاهب على ان تعنيف الزوجة جائز لكن في احدي الفتاوى يقول صاحبها لا يجوز ترك إثر او احمرار ويقول الآخر بالسواك ويقول الاخر بالريحان

ترابط جدلي بين بدعة "الثالث المعطل" والانتخابات المبكرة

علي عرماش شوكت



غالباً ما تلجأ بعض القوى السياسية التي لم تتوفق بالحصول على الأغلبية البرلمانية من خلال العملية الانتخابية، الى عرقلة اتمام مهام القوى السياسية الحاصلة على الأغلبية، التي تجعل لها الطريق سالكة نحو تشكيل الحكومة. ومن الملاحظ تأخذ

العرقلة انماطاً واساليباً واهية او مفبركة. كالتظاهر والاحتجاجات التي تنطلق خلف ذرائع لا تمت للواقع بصلة. وكذلك استخدام المال السياسي لشراء الذمم، والتسقيط السياسي للرموز الفائزة، او حتى تصل بعض الحالات الى الاغتيالات السياسية. علماً ان كل ما جرت الاشارة اليها مرفوضة من الرأي العام الوطني، وربما تتعارض مع اسس دستورية.

ونتيجة لهذا التصدي والرفض الشعبي الهادف لحماية الآلية الديمقراطية بوجه خاص. ذهبت وتذهب القوى المعرقلة الى اللوذ خلف خيالها او بذريعة ما وعلى سبيل المثال بدعة {الثالث المعطل} دون التحفظ من كلمة «التعطيل» التي اذا عنيت مضموناً فلا تعني سوى التخريب وهو امر مضاد بالصميم لارادة اوسع الجماهير الطامحة للحياة والاستقرار وبسط القانون على نحو عادل وديمقراطي.

لابد من البحث عن مغزى الدوافع التي انتجت هذا «الاعجاز الخرافي» المسمى بـ {الثالث المعطل}. دون شك التعطيل لنتائج الانتخابات وايقاف استكمال مراحلها اللاحقة الهادفة الى تشكيل الحكومة، بصرف النظر عن شرعيتها او عدمها، وفي مطلق الاحوال ستبقى مرهونة بتوقيتات دستورية، واذا ما تم تجاوزها ستتنتج في نهاية المطاف فوضى وعوم سياسي في طوفان الفراغ الدستوري لا نهاية له، سوى الانتخابات المبكرة. وهذا هو جوهر مساعي القوى التي تسمي نفسها بـ {الثالث المعطل} الذي جُرب في لبنان وكانت نتائجه كارثية حيث سحق البلد واهله دون واعز وطني.

وبكلمة ذات صلة في الوضع السياسي العراقي. ان الانسداد الحالي غايته المستورة والمكشوفة هي الغاء نتائج الانتخابات الاخيرة، والذهاب الى انتخابات مبكرة. ان المتابع السياسي لا يخفى عليه وجود الثغرات المساعدة للوصول الى هذه المرحلة الكارثية. وهنا ربما سائل يسأل عن التراخي لدى التحالف الثلاثي اليس هو الذي سيوصل الامور الى الانتخابات المبكرة؟؟. غير ان هذا العمال الذي ينذر بالخراب المطلق، سيوصل هو الآخر البعض من القوى المنتفذة الى الانهيار والتبخر تماما. ولا شك ان الفراغ الدستوري قاب قوسين او ادني من الحصول. لا سيما تواصل ازدياد هشاشة موقف القوى التي تمتلك الاصوات الاكثر الجديرة على انتخاب رئيس الجمهورية، واختيار رديفه رئيس الوزراء. ان العلة كل العلة في نظام المكونات البرلماني الممزق لوحدة الشعب العراقي.

خرق الدستور بالعُرف المقدس !

محمد ناجي



منذ عقود، وبسبب سياسة النظام الدكتاتوري السابق، ومخرجات سياسة التمييز والقمع والاضطهاد من قبل الأنظمة التي توالى على حكم العراق، وغفلة وتواطؤ العقل والمنظومة السياسية والثقافية العراقية - يوم كانت في المعارضة وحتى اليوم - عقلت القوى الدولية والإقليمية على تحقيق سياستها ومصالحها الخاصة

في العراق، ونجحت في تمرير مخطط خبيث لتفتيت العراق واضعافه، فلم تتعامل معه - في الواقع - كوحدة سياسية إدارية وهوية واحدة جامعة للهويات الفرعية، بل على أساس مكونات وهويات دينية/طائفية/قوموية/عشائرية متناحرة، ومررت في خطاب المعارضة العراقية حينها، حجج ومبررات واهية طائفية من بينها على سبيل المثال المظلومية التاريخية، وإعلان شيعة العراق، والمثلث السنّي ...

بعد زوال النظام الدكتاتوري القمعي السابق، وقيام نظام سياسي (ديمقراطي) كان المنتظر والمتوقع أن يبدأ العمل على مواجهة هذا المخطط ومعالجة آثاره، وأن يكون الحراك السياسي وتداول السلطة قائم على أساس مبادئ الديمقراطية، والبرامج والانتخابات وأغلبية سياسية في السلطة وأقلية سياسية معارضة، وليس على أساس مكونات وطوائف تتقاسم رؤوسها السلطة والثروة بطريقة المافيا ولا تقدم شيئاً لأعضاء المكونات التي يدعون تمثيلها والدفاع عن مصالحها، ولكن للأسف تبين أن هذا تصور غير واقعي، وحلم من أحلام العصفير، حيث حدث العكس وجرى تكريس مخطط (فرق تسد) واعتماده بالممارسة التي سموها (العُرف)!

اليوم هناك من يدافع عن هذا المخطط بقوة، ويعمل بشكل منظم وممنهج، بواسطة الإعلام الشعبيوي و الديماغوجي والعنف الصريح، على ترسيخه في الساحة العراقية، ويستمر في التعامل معه كحقيقة وقضية لا بل يذهب بعيداً حين يضيف عليه شرعية وقديسية لا جدال فيها! وإن أي محاولة لتصحيح المسار تمثل مؤامرة لشيق المكون الشيعي تحديداً! في الواقع هذا موقف أكثر سوءاً وخطراً على حاضر ومستقبل العراق، وهو ذاته المؤامرة وليس غيره.

لذا أرى أن فضح هذا المخطط ومن يقف وراءه ويروجه، ومواجهته بموقف وخطاب إعلامي مضاد، يرفض ويدين العنف والطائفية، ويؤكد على اتباع مبادئ النظام الديمقراطي، ويستند إلى الدستور الذي أكد في المادة ١: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق، وما ورد في عدد من المواد الأخرى من بينها المادة ١٤: (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي). هذا الموقف بات أكثر من ضروري لوضع حد لمن يريد تحقيق مصالحه على حساب العراق الشعب والوطن.

أما موقف الصمت أو التردد والتساهل مع مخالفة الدستور ووضع جانباً، واعتماد المحاصصة بدلاً منه، واستمرار التعامل بالعرف (المقدس) فيكون رئيس مجلس الوزراء حصة المكون الشيعي - ورئيس مجلس النواب حصة المكون السنّي - ورئيس الجمهورية حصة المكون الكردي - ويتبعها توزيع بقية المناصب والمصالح والامتيازات في الدولة العراقية ومؤسستها بموجب هذا (العُرف)، فهو موقف بائس وأساس لاستمرار الفشل والفساد وخراب البلاد والعباد، وليس العكس.

صمون خمسة بألف

عبد البستار رمضان



الصمون والخبز في العراق يعيش في حالة اهتزاز وعدم توازن بحيث تجعله في حالة ارتفاع وانخفاض في آن واحد، ارتفاع في الاسعار وانخفاض في الاوزان المقررة لكل صمونة ورغيف خبز بسبب اساليب الغش والتلاعب لهذه المادة الاساسية التي لا بد ان تكون حاضرة على مائدة وطعام أي

انسان وفي أي بلد في العالم والتي تولي اهتماماً كبيراً برغيف الشعب لأنها تعرف انه ممكن ان يصبر على اشياء وازمات كثيرة لكنه لا يمكن ولا يقدر ان يصبر على الارتفاع في اسعار الخبز التي حدثت اضطرابات وثورات كان سببها الرئيسي رغيف الخبز .

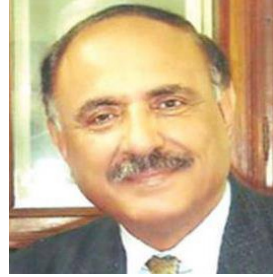
الصمون والخبز العراقي الذي كان وزنه ١٢٠ غراماً انخفض تدريجياً بعد عام ٢٠٠٣ الى ١٠٠ ثم ٩٠ وربما الى اقل من ٨٠ غرام هذه الايام من دون حساب او رقيب، بل ويقوم اصحاب الافران بدمج رغيفين وبيع أربعة بالف او يتفننون في الغش والاحتتيال من خلال انتاج خبز لبناني او ايراني وغيرها من الأنواع لغرض الربح .

الخبز والصمون محمي في النظام القانوني العراقي من خلال القوانين والانظمة والتعليمات التي صدرت في فترات مختلفة وما زالت نافذة، لكنها تحتاج اليوم الى متابعة ورقابة وتفتيش وحساب وعقاب، فقانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ والعقوبات التي تضمنها على كل من يخالف احكامه لخطورة الأفعال التي تعرض حياة الإنسان وسلامته البدنية للخطر رسياسة التجريم الوقائي في هذا القانون من خلال تجريم الأفعال السلبية والايجابية التي من شأنها تعريض حياة الناس وسلامتهم الجسدية .

كما عاقب قانون تنظيم التجارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠ المعدل والعديد من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وبيانات وزارة التجارة العراقية مثل بيان رقم (١) لسنة ١٩٨٩ والخاص بالالتزام الافران والمخابز بأسس وضوابط محددة مثل الالتزام بالاوزان والاسعار المقررة للخبز والصمون بكافة أنواعه وعدم تجاوزها لأي سبب كان، والاستمرار بالانتاج وعدم غلق المحل، والإمتناع عن التعامل بالطحين لغير الغرض المخصص له وهو إنتاج الخبز والصمون ولأي سبب كان، وإستعمال الوقود المسموح به صحياً وعدم إستعمال وقود مفاير بديل عنه، وإنتاج جيد للصمون والخبز والالتزام النظافة وإلزام العاملين بالفحص الطبي، وخبز الطحين في مكان مناسب للمحافظة عليه من التلف والرطوبة. كما ألزم بيان رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ اصحاب المخابز والافران الحجرية كافة باستلام الطحين الموزع بموجب البطاقة التموينية من المواطنين لتصنيع الخبز والصمون لهم وفقاً للاجور والاوزان والاعداد الواردة فيه، والزام صاحب الفرن بتهيئة ميزان لغرض الوزن مع وحدات وزن نظامية موسومة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، ومعاينة المخالف وفقاً لأحكام القوانين والانظمة وازافة إلى العقوبات الإدارية المقررة. الصمون والخبز العراقي محمي بالقوانين والانظمة والتعليمات لكنه يحتاج إلى من يطبقها ويعيده إلى سابق عهده ووزنه وجودته وحتى لا يضطر الشاب سعدون إلى تغيير كلمات اغنيته المعروفة صمون عشرة بألف .

كيف تراقبون الأسعار لمواد غير مسعرة أصلاً ؟

زيد الحلي



منذ ايام احاول لجم ضحكتي عند سماعي الاخبار التي تشير الى وجود حملات في الأسواق التجارية لمراقبة أسعار السلع والمواد الغذائية التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في الآونة الأخيرة... فمع قناعتني بالنيات الطيبة التي دعت إلى القيام بهذه الحملات ، لكنني اسأل ببراءة عن الأسس

التي تقوم عليها هذه المراقبة ، لاسيما ان الاسعار اصلاً غير معلومة عند المواطن ، وليس لها ثبات من جهة معينة ، فالتاجر هو الذي يحددها وفق قناعته الذاتية دون حسيب من احد ، فعلى اي اسس تتم هذه المراقبة ، فهل سبق للحكومة ان اعلنت ان سعر كيس الطحين بـ ٣٠ الف دينار ، ثم قام الجشعون برفعه إلى خمسين الفاً ؟ (هذا مثال بسيط)

شخصياً ، كيف اتصرف كمواطن أمام الزيادة على اسعار اللحوم ومشتقات الالبان والحبوب والخضروات .. الخ ، ولمن اوجه اللوم اذا لم تكن عندي تسعيرة رسمية بالمواد المعروضة في السوق ؟

ان الواقعية تتطلب محاكاة الواقع بالمنطق ، وليس بالهبة .. وهذه الواقعية تفرض على الحكومة كما أرى ، اتخاذ اجراءات فورية بتسعير المواد الغذائية والخضروات ، مثلما كنا نشاهدها يومياً عبر التلفاز ، وسماعها عبر الاثير وفي الصحف خلال فترة الحصار في تسعينيات القرن المنصرم ، تلك التسعيرة كانت تنصف الباعة ، مثلما تنصف المتسوق ، ففي اعادة تلك التسعيرة إلى العلن نقضي على حالة الشد والجذب التي تحدث حالياً بين المواطنين ، باعة ومنتسوقين ..

ان اللقاءات المباشرة مع المواطنين التي تقدمها الفضائيات ، تبين لنا حجم معاناتهم في الحصول على قوتهم اليومي بسبب الغلاء ، وفقدان المعالجات الاقتصادية الرصينة وهذه اللقاءات التي اشاهدها تزيدني ألماً ، حيث تفاقمت متاعب الطبقة الفقيرة ، وأشعر كذلك أن الطبقة الوسطى من المجتمع باتت تعيش حسرة تأمين الغذاء لعائلاتها .. والحالة التي نعيشها حالياً ، اجدها متطابقة مع آلية اقتصاد السوق سيئة الصيت ، فأول تأثيرات اقتصاد السوق هي ابعاد يد الدولة عن مراعاة ظروف المجتمع ، وهذا يتنافى مع ما يطمح اليه الشعب من رعاية مأمولة من الدولة ، تتمثل بدعم سلة البطاقة التموينية بمواد جديدة ، وبانسبايية التوزيع ..وفق شعور مملوء بالمسؤولية الأخلاقية والإنسانية ، والسعي إلى تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وعدالة ، ودعم البرامج الخاصة بسوق العمل وحماية الأجور ، واعانة الباحثين عن العمل من العاطلين ، لاسيما الشباب ..

الانتباه لحالة الشعب ، اولى من المناكفات ، والتصريحات السياسية ... اليس كذلك اصحاب الفخامة والمعالي ؟

أموال المخدرات

بشير خزعل



تجارة المخدرات في العراق من المشكلات المستجدة الأخذ بالتوسع في جميع الاتجاهات وبسرعة فائقة، فنفوذ العصابات والمافيات التي تدير عمليات المتاجرة أصبح بمستوى ما كنا نشاهده في أفلام هوليوود، وبشكل ارتقى إلى تأسيس قواعد كبيرة لتلك المنظمات التي

تنظم عملية التهريب من الخارج إلى الداخل. الأموال الطائلة التي تجنى من تجارة المخدرات تحولت للاستثمار في مجالات مختلفة كثيرة لا يمكن السيطرة عليها ببساطة، ولمن لا يعلم فإن جزءاً من ارتفاع أسعار العقارات وأسعار صرف الدولار المتذبذبة، سببه تدفق تلك الأموال المستحصلة من تجارة المخدرات على شراء العقارات والعملات والذهب وبأثمان باهظة، المخيف في قضية تجارة المخدرات هو أن هذه العملية أصبحت منتشرة في أغلب المدن العراقية، خصوصاً الجنوبية منها، وصارت متداولة بين مجموعات بشرية منتظمة تستند إلى حواضن في المدن والقرى والأرياف، للتنقل بعد ذلك إلى سوق الاستهلاك في الأحياء الشعبية وحتى الراقية، عشرات الآلاف من المتعاطين والمدمنين الأغلبية العظمى منهم فئات الشباب والمراهقين.

كثرة الإقبال على التعاطي زادت من شهية الموردين على التنويع في المخدرات من الأقل إلى الأعلى ثمناً، فلم يعد الأمر يقتصر على الحبوب المخدرة فقط، ومع تنامي هذه الجماعات التي تسعى إلى الاستئراء على حساب حياة الناس وأمنهم الاجتماعي، تكافح الدولة بإمكانيات متواضعة لملاحقة تلك الجماعات في محاولة للحد من تدفق المخدرات إلى جميع أنحاء البلاد، لكن هذه الجهود لم تسهم في منع انتشار تجارة المخدرات، فإمكانيات تلك الجماعات أصبحت تفوق إمكانية الدولة في التملص والهروب من الاعتقال والملاحقة والتحايل على القوانين، فما دام الفساد مستشرياً، فلا مشكلة في دفع رشى يسيل لها أصحاب النفوس الضعيفة، في وقت يدفع بعض الشراء من منتسبي الأجهزة الأمنية حياتهم ثمناً لملاحقة تلك العصابات.

لم تعد آفة المخدرات مشكلة بسيطة يمكن تجاوزها بسهولة، وربما تسعى أطراف من خارج الحدود إلى تنمية هذه التجارة في العراق، من أجل تمزيق ما تبقى من منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية، على الحكومة الالتفات إلى هذه الظاهرة المستفحلة، التي زادت من نسب الجريمة والاعتداء، وأيضاً متابعة عمليات غسل الأموال الكبيرة التي تستغل في مناقلات عقارية أو استثمارية لتبعد عن نفسها الشبهات، مساءلة أصحاب الأموال الطائلة المتنامية في فترة زمنية قصيرة، لا بد أن تخضع إلى قانون صارم يحد من انفلات الأوضاع بشكل خطير وغير مسبوق، فليس من المعقول أن تكون الأموال التي تجنى من بيع المخدرات بلا رقيب ولا عقاب، رغم ضررها البالغ الذي يدمر مستقبل الشباب والأسر العراقية.

الديمقراطية الناقصة

غازي فيصل

إن واقع العملية السياسية في العراق ما بعد عام (٢٠٠٣) القائم على تبني السلطة على أساس المحاصصة السياسية المقيية بين الكتل والأحزاب الحاكمة، التي تكونت في هيكل النظام وعلى أسس (طائفية وعرقية) والتفاسم في دائرة الفساد، وفقاً للأوزان الاجتماعية والسياسية، التي تضمن احتكار السلطة للفرقاء السياسيين واستمرارية البقاء على مراكز الحكم، وتشديد هرمية النفوذ السياسي والمالي والهيمنة على موارد الدولة، مما يتيح لتعبئة انصارهم لمواجهة أيّ خطر يهدد مصيرهم، يكون هذا النظام قريباً للاستبداد منه إلى الديمقراطية، على الرغم من وجود أسس ديمقراطية التي يركز عليها، ولكن يكون خارج الأطر القانونية والدستورية. إن مجريات الأحداث في العراق بعد أن فرزت نتائج الانتخابات التي أجريت في ١٠ أكتوبر ٢٠٢١، وحصد التيار الصدري أغلب المقاعد النيابية الشيعية في المجلس النيابي، شكلت أزمتها منها :

أزمة نتائج الانتخابات وحسمت قانونياً، وتلتها أزمة انتخاب رئيس البرلمان والكتلة الأكبر وحسمت أيضاً قانونياً، وأزمة مستعصية سياسياً هي انتخاب رئيس الجمهورية وكذلك أزمة الحوارات والتفاهات السياسية الخاصة بين الأطراف الشيعية، التي لم تحسم حتى الآن وأثرت في كل الفعاليات السياسية والاقتصادية .

إن البيئة الإقليمية التي لا تريد انهيار العراق ولكنها تعمل على إبقائه دولة هشة، ولذلك تغذي الانقسام والضعف والاختراق والفساد، لأنه يسهل تمرير أجندتها ومشاريعها، ولذلك تسعى إلى أن تبقى الدولة العراقية في مرحلة التيه بين الدولة واللدولة ونظام سياسي لا يعني حكم المؤسسات وإنما حكم زعامات الطبقة السياسية .

إن عملية التحول الديمقراطي في العراق يمكن أن نطلق على ديمقراطيتها كلمة الديمقراطية الناقصة أو المشوهة، لأنها تنتج أشياء لا تمثل وعي الشعب، بل مصالح الاقطاعيات السياسية الموجودة في الحكم، إن الأحزاب والقوى السياسية الفاسدة تمارس بشكل منهج ومدروس عبر ماكيناتها الإعلامية وجيوشها الإلكترونية لتنتج قناعات عند الأفراد تصل إلى حد اليقين، مستغلين اللعبة الديمقراطية لتشكيل طبقة فاسدة تتمسك بالكرسي بكل ما تملك من قوة .

يواجه النظام الديموقراطي في العراق جملة إشكاليات تتمحور بالنقاط التالية :

تعد الأحزاب السياسية أهم أسباب انتكاسة الديمقراطية وتعمل لتضخيم سلطتها على حساب الوعي الديمقراطي، وفق منهج المحاصصة بالحكم، وغياب الوعي الجماهيري وظهور الجهل المقدس يعد من مخلفات النظام الديكتاتوري السابق، ولكن من أهم إشكاليات التي أفسدت النظام الديمقراطي في العراق الإرادة الخارجية والتي تسعى لجعل العراق حسب مصالحها مكاناً للفوضى وساحة للصراعات، والذي سمح للخارج بالعبث في العراق هي بعض القوى السياسية الفاسدة .

لا تصبوا الزيت فوق النار أوقفوا الترسنة الإعلامية المؤججة للحروب

محمد الكحط



البعض يعتقد أن بوتين هو الأعمى الجديد بينما هو يمثل حزب قومي ويملك شخصيا المليارات، ولديه نزعة سياسية استحواذية، فهو يمسك السلطة في روسيا لعقود، لكن الاستمرار في السلطة لفترة طويلة تعطي لصاحبها روح العظمة والاستقواء.

المشكلة إذن حلف الناتو والانضمام اليه من قبل أوكرانيا، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا يستمر حلف الناتو بالوجود حتى اليوم رغم انتهاء حلف وارشو والمعسكر الاشتراكي والحرب الباردة...؟ ولماذا يريد حلف الناتو بالتوسع وهل يخدم هذا الحلف مصالح شعوب الدول المنظمة اليه...؟

الجواب لا بل هو حلف عدواني عسكري يراد منه ان يكون اليد الضاربة لكل نظام لا ينصاع للولايات المتحدة وحلفائها، ويقف هذا الحلف ضد إرادة الشعوب المحبة للسلام والتآخي والتضامن.

هذا الحلف يخشى من روسيا والصين وكوريا والهند وحتى إيران ويحاول إضعاف هذه البلدان من التواحي العسكرية والاقتصادي لكن هذه البلدان هي الأكثر مساحة وعددا والأقوى اقتصاديا، بل وحتى عسكريا، فما الحل...؟؟

الحل هو إنهاء وحل حلف الناتو والتوقف عن سياسة سباق التسلح، وإنهاء الحروب بأنواعها الحارة والباردة والداغثة، والابتعاد عن النزعة والأفكار العنصرية والشوفينية، وإل حرب عالمية جديدة تنهي الأخضر واليابس.

لنرفع شعار معاداة التسلح والحروب وضرورة حل حلف الناتو ومعاداة الأفكار العنصرية والشوفينية.

إيقاف الحرب فورا والدخول في مفاوضات سلمية تعيد الأمن والأمان للجميع.

حياد أوكرانيا والدول الأخرى المجاورة لروسيا ضرورة لضمان الأمن والسلام في أوروبا والعالم.

السعي لإيقاف الحرب بشكل جدي، هو ضخ الأسلحة والمعدات القتالية لأوكرانيا وهم يعرفون جيدا بأن ذلك لن ينفذ في هذا الصراع لكنهم يريدون من ذلك إدامة الحرب واستمرار المعاناة وتعقيد الأمور، أنهم يصبون الزيت فوق النار، ويسلطون ترسانتهم الإعلامية المؤججة للحروب لزيادة سعي هذه الحرب، بدلا من إيقافها.

نرفض غزو دولة لدولة أخرى مهما كانت الأسباب، فذلك لعب بالنار وسوف يخلق العداء بين شعبيين كانا إلى فترة شعبا واحدا وتربطهم علاقات متينة اجتماعية واقتصادية وثقافية، لربما كان للعامل الاقتصادي دور في الصراع، خصوصا أن البلدين يملكان من الموارد الطبيعية في مجال الطاقة وكذلك الزراعة واعتماد أوروبا عليهما أحد العوامل الذي لا



ترغب به أمريكا التي لا تريد علاقة طيبة وطبيعية بين أوروبا وروسيا، فإن ذلك يعزز العلاقة بينهما مستقبلا وربما يبعد أوروبا عنها، بل تريد صراعا واختلافا بين أوروبا وروسيا، لذلك خططت وشجعت ودعمت نظاما جديدا في أوكرانيا لخلق حالة توتر ومن ثم إشعال الحرب بينهما وإظهار روسيا كونها تسعى للتوسع وابتلاع أوروبا، وهذه هو الفخ الذي وقع به بوتين.. ورغم وجود مشاكل بين البلدين على مصير مقاطعات كانت ضمن الاتحاد السوفيتي سابقا ومنها القرم وبعض الصناعات والمناجم، لكن كان بالإمكان حل كل ذلك عبر المفاوضات وبعيدا عن الحرب، خصوصا وأن هناك اتفاقية مينسك والتي تنص ان تحتفظ أوكرانيا بحيادها وعدم دخولها إلى حلف الناتو، وان تحترم وترعى جميع المواطنين دون تمييز كون هنالك نسبة كبيرة من الروس في إقليمي دونيسك والدنباس.

لكن الحكام الجدد في أوكرانيا لم يلتزموا بالاتفاقيات وكما هو مخطط لهم، استمروا بنهج معاد لروسيا والسعي لدخول حلف الناتو مما يهدد روسيا ويجعلها محاطة بترسانة من الأسلحة والقواعد العسكرية لحلف الناتو، وهذا ما لا ترضاه روسيا.

أصبحت أخبار الصراع الروسي الأوكراني الشغل الشاغل للعالم أجمع حتى قبل اندلاع الحرب بينهما رسميا، نعم فقد بدأت الحرب إعلاميا وأججت لها وكالات الأنباء الغربية، لكن هل بوتين من الغباء أن تؤثر عليه وعلى قراراته ترسانة وسائل الإعلام الساعية لتأجيج الصراع، والنافخة بالنار، فهو الضليع بالسياسة والمراوغ الصعب الذي يخشاه العالم.

مقدما يجب إدانة الغزو والحرب الروسية الأوكرانية فالعالم اليوم ليس بحاجة إلى الحروب، فنحن ضد أي حرب، العالم بحاجة إلى التضامن والتعاون للخلاص من كوابيس الأمراض والكوارث الطبيعية التي تصيب الكوكب والتخلص من الاحتباس الحراري الذي سبب التطرف في المناخات في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

فلم هذه الحرب...؟ ألم يستوعب العالم ما خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية من دمار وخراب ومآسي لا زلنا نعاني منها.

توقعنا بأن أوروبا استوعبت الدرس واستفادت من تلك المعاناة وانها توجهت حقا إلى إنهاء الحروب الباردة والحارة والداغثة، لكن ذلك لم يحصل رغم انهيار المنظومة الاشتراكية، ورغم انضمام بعض دول تلك المنظومة إلى الاتحاد الأوروبي، والسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية ومخططاتها لم تتوقف فهي تعيش على إشعال الفتن والحروب واستمرار معاناة الآخرين، فسعت إعلاميا مع حلفائها في أوروبا بتنمير بوتين روسيا ضد الحكم النازي الجديد في أوكرانيا، وخلق الإعلام من روسيا دولة تريد التوسع وابتلاع الدول المجاورة وليس فقط أوكرانيا، والغريب أن بعض الدول صدقت تلك الدعايات المعروفة القصد، فرأينا الفرع والخوف في بلدان كانت محايدة مثل فنلندا والسويد، بسبب ما حسدت له وسائل الإعلام الإمبريالية وكذلك الأحزاب ذات التوجه اليميني والتي تلتقي مصالحها مع أمريكا والتي تحاول جر السويد وفنلندا والدنمارك والنرويج للانضمام إلى حلف الناتو بعد أن كانت هذه الدول محايدة طيلة عقود، وكان حيادها هو أحد أسباب تطورها الاقتصادي وجعلها دولا لها دورها الايجابي في حل الصراعات الدولية هنا وهناك.

الغريب في الأمر ما تقوم به أمريكا والدول الأوروبية وبدلا من



لقد بدأ نظام عالمي جديد على الساحة الدولية بظهور قوى جديدة وضعت أقدامها على خارطة العالم سياسيا واقتصاديا تعمدت وخرجت من هيمنة وجلباب سياسة القطب الواحد المتفرد في القرارات العالمية المتمثل بأمريكا وحلفائها في مناطق العالم المتفرقة حيث بدأ نجمها بالأفول مقابل القوتين الظاهرتين

الجديتين هي (روسيا - الصين) تلمع في سماء النظام العالمي الجديد كدول فاعلة لها مكانتها وأهميتها الإستراتيجية في منطقة الشرق من العالم وبحسب لها كقوة قادمة بقوة تستطيع تغيير خارطة ولعبة المعادلات العالمية في الهيمنة على اقتصاديات وسياسات العالم وأذابت جليد سياسة وقيادة القطب الواحد حيث فرضت هذه الدول وبعض الدول المتحالفة معها كجمهورية كوريا الشمالية قوتها في تأسيس قطب جديد موازي لأمريكا وبريطانيا وبانت مظاهر الخشنة والتوجس من ظهور هذه التحالفات ضد أمريكا وسياستها كقوة مستقبلية تعيد حسابات أمريكا على أرض الواقع ودراسته يتمعن أن أكثر دول العالم تعي خطورة ومستجدات هذا المتغير الجديد في النظام العالمي ومدى تأثيره على واقعه واتخذت التدابير اللازمة وحسمت أمرها وقراراتها ومنها على سبيل المثال الدول القريبة لنا كدولة قطر والأمارات العربية والمغرب وسوريا وإيران كمورد لمصادر الطاقة ضمن توازن سياسي واقتصادي مع هاذين القطبين الجديدين كالنفط والغاز حفاظا على أمنها السياسي والاقتصادي .

علما أن العراق سيكون العقدة الاقتصادية العالمية بين الشرق والغرب حسب معطيات التفكير الغربي وسياسته المستقبلية ومنفذ اقتصادي وتجاري مهما في الساحة العالمية والأنظار تتوجه إليه كقوة اقتصادية فاعلة جديدة ومستقبل مريح للسوق العالمية وضمن المنافسة الاقتصادية العالمية وخطط وبرامج الدول الغربية. لكن السؤال المهم هل العراق أتخذ التدابير الممكن اتخاذها على أقل تقدير ضمن المدى القصير حيث رتب أوراقه الداخلية وكون له رؤيا واضحة لإدارة سياسته الاقتصادية والأمنية وحزم أمره مع من ستكون بوصلة الاتجاه القادمة أم سيكون له موقف المتفرج إزاء هذه التطورات وهو في حضم الصراعات الداخلية وتحت طائلة التطورات الخطيرة والارتدادات العنيفة التي يتعرض لها العالم برمتها أم سيكون له اصطفا مغيين بحد ذاته أو موقف متنوع المصالح في سبيل تحقيق الأمن والاقتصاد الحر المريح الذي يصب في مصلحة الشعب مع الحرص على التوازن في التعاملات العالمية وصراعاته الاقتصادية وبعيدا عنها التي ستبنى على ضوئها أمن واستقرار الدول .

أن خط الشروع الأول في هذه المتغيرات إيجاد حكومة عراقية قوية تلبى طموح شعبها ليكون لها القوة التي تستمدتها في وضعها السياسي والأمني القادم وتستطيع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وقيادة استراتيجيتها وتطبيقها على أرض الواقع وقيادة قوية مستمدة قوتها من شعبيها والعمل الجاد والبناء بموجب الأوراق التي في جعبتها لتضع مكانة العراق على السكة الصحيحة تماشيا مع مستجدات المرحلة القادمة من النظام العالمي الجديد ألا وهي إكمال بناء ميناء الفاو الكبير وثانيا إكمال طريق الحرير المهم الذي عقدت عليه آمال العراقيين والصين وروسيا ودول الغرب للنهوض بواقع اقتصاد العراق المتردى كقطب شعبي ووطني ضاغط على الحكومة العراقية وثالثا الربط السككي مع دول الجوار كل هذه المشاريع تجعل من العراق العقدة الاقتصادية العالمية المهمة في منطقة الشرق الأوسط يستطيع العراق من خلاله تنمية واقعه الاقتصادي والأمني والسياسي .



التحسين الواضح للوضع الأمني وزوال اخطار التنظيمات الإرهابية وتبديل المزاج الشعبي العام لما هو خير دفع الاقتصاد لتصدر اهتمامات المواطن العراقي وأصبح من الضروري تشكيل حكومة عراقية قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني .

وبما أن البرنامج الحكومي يبين مدى جدية الحكومة ورؤيتها الاقتصادية ومحددات لعملها للفترة المقبلة لذلك يجب أن يكون هو الفيصل لنواب البرلمان وعلى أساسه تتم المصادقة على الحكومة المقبلة ومنحها الثقة من عدمه لمعالجة أهم القضايا الاقتصادية التي تشغل الناس :-

ومنها تدهور قيمة الدينار العراقي ونزيف العملة الصعبة من الاحتياطي العام نتيجة التهريب والاستيراد المفرط دون رقابة وكيفية حماية الصناعة المحلية لتستطيع المنافسة عالميا لتصديرها وتعظيم الموارد وخلق توازن بالميزان التجاري العراقي .

والعجز المالي السنوي في الموازنة العامة وهل بإمكان الحكومة المقبلة إيجاد أبواب جديدة تكون مصدرا لتمويل المشاريع والخدمات بدل أسعار النفط المتقلبة وماهو البديل الذي لدى الحكومة لعصر النفط ليكون موردا رئيسا للدولة مستقبلا .

والديون الخارجية والإدخالية وهل سيتم وضع سقف زمني لتسديدها كليا والانطلاق نحو اقتصاد قوي ذو قرار وطني غير مكبل بالديون من الدول والمنظمات العالمية التي تفرض شروط مجحفة لا تناسب المواطن. أيضا مشكلة البطالة وما نوعية الإجراءات والخطوات الموجودة في البرنامج الحكومي لمعالجتها.

والتوظيف الحكومي غير المدروس وإبعاد سيطرة وتدخل الأحزاب في توزيع الوظائف الجديدة لتكون الفرص متساوية أمام جميع المواطنين والمنافسة تكون على أساس الكفاءة لا سواها .

كذلك التضخم وارتفاع الأسعار والفقر والطرق التي يمكن من خلالها انتشال الناس من المجاعة وخصوصا من هم تحت خط الفقر .

وهل لدى الحكومة قدرة على محاسبة الفاسدين واسترجاع الأموال التي نهبت وما هي خططها التي تساهم برفع العراق من تصدر قائمة الدول الفاسدة التي تنشر سنويا .

وموقف الحكومة من طرق التجارة الدولية الجديدة وتوفير البنية التحتية الحديثة ليكون العراق ممرا للبضائع والسلع بين الشرق والغرب.

والجفاف والتغير المناخي والاهتمام بالزراعة. والإسكان والكهرباء والموعد الأخير لتوفيرها لتساهم في النهضة الاقتصادية وتوفير الأعمال.

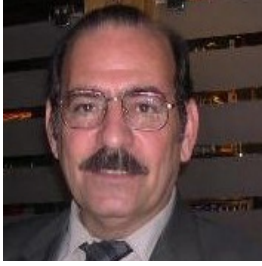
وهل لدى الحكومة المقبلة خطط للحفاظ على ثروات الشعب وتأسيس صندوق سيادي لحفظ أموال الأجيال اللاحقة. وتوزيع الثروات والمشاريع على المدن والناس بعدالة وهل يمكن للمواطن الحصول والتمتع ولو بجزء يسير من أموال وطنه.

فاذا كان لدى الحكومة العراقية المقبلة حلول لما سبق أن ذكر أعلاه وتضع مواعيد واضحة لتنفيذ تعهداتها ومستعدة للمحاسبة إذا أخلت بالمواعيد المحددة من قبلها أو تقديم استقالتها بسهولة دون التمسك بالمناصب فإنها تستحق أن تنال ثقة البرلمان اما اذا كان مجرد وعود دون تنفيذ فلن يتغير حال العراق ويبقى يراوح في نفس المكان

ولن ينال الناس غير التعب والمشقة وازدياد المعاناة .

من يكفل للمرأة العراقية حقوقها

فرات المحسن



يحدد بدوره شكل ونموذج العلاقة الإنسانية بين الجنسين، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ثم الفكري، وهذه هي صلب الإشكالية التي تتمحور حولها عملية الحقوق والواجبات البشرية لكلا الجنسين، والذي يؤكد على أن العمل وحده يتيح للمرأة الاستقلال المادي الذي يساعدها على الاستقلال الفكري والنفسي، وينمي مداركها ويوسع آفاق وعيها لذاتها وقدراتها.

بقيت المرأة العراقية ولا زالت تصارع حزمة واسعة من الاعتراضات والعوائق المصطنعة، والمفاهيم المتشددة التي وضعت في طريق انعقادها ونيل حقوقها، وباتت معها، أسيرة ضمن نظم وأطر سياسية واجتماعية واقتصادية، جعلتها بعيدة جدا عن الموقع الاجتماعي المناسب لقدراتها الحسنة وكفاءتها الفكرية والمهنية. وتم بشكل منهجي وقسري إبعادها عن المشاركة في العملية الإنتاجية والسياسية، ويعود السبب في ذلك الإقصاء إلى عاملين أساسيين.

الأول يتمثل في النظام الأبوي الصارم، الذي أجزر الغالبية من نساء العراق، على أن يقين كربات بيوت، يلين حاجات الرجل والبيت والعناية بالأطفال، أما العاقل الثاني وهو الأندلسية وقسوة، فتمثله منظومة الأفكار الاجتماعية والدينية التي تضع المرأة دائما في مقام أدنى من مكانة الرجل، وتحجب عنها أي فرصة للحراك الاجتماعي حقوقها الإنسانية.

تلك المسألة كانت دائما وستظل قضية المرأة العراقية الأولى، في نضالها من أجل حرياتها ومشاركتها في قضايا العراق المصرية، وهي أيضا في صلب مهمات العراقيين جميعا،

خلال عقود كثيرة مضت، لتبقى في دهاليز النصوص البعيدة عن الواقع والمدنية والحدائق و لتعتبر المرأة شخصا قاصرا لا يمكن الاعتماد عليه أو منحه المسؤولية عن العائلة وقبلها عن نفسه.

يسجل التاريخ البشري للثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ أول تدوين تشريعي لحقوق الإنسان، ومع انطلاق شرارتها شرعت أولى العهود والمواثيق الخاصة بحرية الفكر ووحدة الطبيعة الإنسانية والمساواة بين البشر على اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم، ولم يقتصر شأن الثورة وتوجهاتها عند هذا الحيز، وإنما أعطت للبشرية عمقا فكريا جديدا في السلوك الأخلاقي والنظم السياسية وأعراف وقواعد العمل القانوني، ويسجل لها أيضا الريادة في تسليط الضوء على قضية



المرأة وحياتها ومساواتها بالرجل في مختلف مناحي الحياة. هذا الطرح الذي جاءت به الثورة الفرنسية، كان إيذانا بتغيرات عميقة اجتاحت العالم في مجال العقائد الفكرية والمذاهب السياسية والاجتماعية، حيث أصبحت قضية المرأة والمساواة تمثل الجهد الرئيسي للكثير من المنظمات المحلية والدولية، وشاركت في هذا الجهد وبحيوية فعالية كثيرة، كان للرجال فيها قوة مؤثرة ومهمة، وقدمت دراسات وبحوث، دفعت قدما وطورت الفعل اليومي لتلك المنظمات باتجاه الغايات التي تصبو لها، وفي مقدمتها المساواة بين الجنسين وانعتاق المرأة وحيثها وحققها في العمل والاختيار.

من المعروف، أن ما يحدد المكانة الاجتماعية للإنسان امرأة كانت أم رجلا، هو موقعه في العمل، أي وجوده ودوره في العملية الإنتاجية المجتمعية، والذي

ردت المحكمة الاتحادية العليا، يوم ١٩ شباط ٢٠٢٢، طعنا تقدمت به رابطة المرأة العراقية بشأن عدم دستورية المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي، كونها تتيح استخدام (حق التأديب) من قبل الزوج لزوجته، ومن قبل الآباء والمعلمين للأطفال القاصرين، باعتبار هذه المادة تبيح العنف حسب طعن رابطة المرأة.

ووفقا لرد المحكمة فإنها وجدت من تحليل المادة موضع الطعن، أنها نصت على حق (التأديب) في الحدود المقررة شرعا أو قانونا أو عرفا. و(التأديب) المقصود لا يعني (العنف الأسري) حسب رأي المحكمة، وإنما هو إصلاح وتقويم وهو مفيد، وبناء عليه تكون دعوى المدعي غير مستندة على سبب دستوري. لذا قرر الحكم بردها.

يفتقر قرار الحكم الصادر، التوصيف الكلي لطبيعة التأديب، وهو في المجلد لغويا، معاقبة الآخر المسيء على إساءته لتأديبه، وهذا الافتقار يسمح للرجل (المتعلم وغير المتعلم) بتفسير التأديب حسب رغبته ورؤيته لمعنى الكلمة الواردة في النص الديني والقانوني، وعندنا يحيله إلى عنف أسري موجه ضد المرأة والطفل.

وقد فسرت نصوص صدرت عن رجال دين أنشأت لأحقية الرجل بمعاقبة زوجته بالضرب بأشكال متعددة منها، دون أزياف الجلد أو ظهور كدمات، وإطلاق عليه حسب التوصيف، بالتأديب المقيد أو الرمزي. وكان فكرة الضرب وآثاره الفوجعة نفسيا قبل أن تكون جسديا، لإعلاقة لها بكرامة المرأة أو الطفل، وبعيدة كل البعد عن طبيعة المشاركة الحياتية، وروح المودة التي تنطوي عليها فكرة الزواج، وأسس الشراكة ومشاعر الأمان بين البشر. بعد أن سمحت المحكمة للرجل بتأديب شركائه في الحياة، لتبعد كليا فكرة المساواة وحفظ الكرامة الإنسانية للمرأة، وتدخل المجتمع في حالة فقدان الحماية لشريحة كبيرة منه، وتناهي به بعيدا عن حضارة القرن الواحد والعشرين، والتقدم الحاصل الذي عاشته البشرية



والنفسى على النساء دون وجود رادع قانوني أو ضمانات أو تعويض معنوي أو مادي للضحايا. - وجود أعداد هائلة من الأرامل والبيتمات (من نتائج الحروب والأمراض) دون معيل أو مصدر رزق، مما جعلهن ضحايا لتهديد يومي يتعرضن فيه للإذلال والمهانة تحت شتى الظروف التي تتراوح بين القسر والتهديد والجوع والانحراف والجريمة.

- وجود جمعيات نسوية تعمل بالصد من نيل المرأة لحقوقها، وبالصد من جعل الحريات الإنسانية، وتروج لعبودية المرأة تحت سطوة الرجال، وبما يكفل تطبيق التشريعات الظالمة التي تنص على عدم أهلية المرأة وعدم رجاحة عقلها.

- استئثار حالات تعدد الزوجات رغم المصاعب الاقتصادية، وزواج المتعة والمسيار والعرفي وغيرها من الزيجات غير القانونية، والتي تسبب في أغلب الأحوال اعتداء على إنسانية وكرامة المرأة وهضم لحقوقها.

هذا الارتداد والارتكاس لا يتوقف عند أوضاع المرأة فقط، وإنما هناك تدهور وارتباك غير عقلاني في مجمل الفعاليات والأوضاع السياسية والاجتماعية. ويمكن القول بأن هناك دورة معكوسة لعجلة التاريخ ابتدأت بالدوران مع تصاعد المد الرجعي وانتشار السلفية فيه. وأخذت تعمل وبشكل منظم على تلم ونحر كافة المنجزات الحضارية التي حصل عليها الشعب العراقي عبر سنوات نضاله التاريخي الطويل والذي قدم من أجلها قرابين كثيرة كانت خيرة وصفوة أبنائه وبناته.

أن أحد أكبر التحديات المطروحة اليوم أمام الأحزاب العلمانية الديمقراطية وحركات المجتمع المدني الأخرى وجمعيات حقوق الإنسان ومناصريها هي تمسكها بالنضال من أجل قضية الحريات العامة وحقوق المواطنة، ومنها تحرر المرأة واعتناقها، دون مجاملات وتفريط. ويقاس ذلك في مدى جدية تلك الفعاليات وقدرتها على صياغة برامج ومشاريع ومطالب ملموسة وواقعية تناصر وتساند المرأة، وتدفع عنها الضرر والإيذاء، وتشجعها للولوج والمشاركة الفعالة في الشأن العام، وتمنحها القدرة والقوة والكفاءة للتأثير والتغيير في المجتمع نحو الأحسن.

الحق بتأديب المرأة وأيضاً غيرها من النصوص المجحفة المتمثلة في.

- الولاية أو الوصاية الأبوية والزوجية (الوكيل والقبول أو الرقض في مسألة الزواج، الطلاق والنشوز والعصمة. الإرث والشهادة في المحاكم - تعدد الزوجات. الوصاية على الأطفال) إن مثل هذا المشهد المناوئ يشي بإشكاليات ليست بالهينة تثار فيها الأسئلة عن علاقة المجتمع العراقي بالمتغيرات العالمية في سياقها التاريخي وقضية المرأة فيها، وهل إن التطور المعرفي وتلك التحولات فرضت تأثيراتها عليه، وأحدثت التغييرات المرجوة في منظومة قيمة المجتمعية، بما يوائم المستجدات والظفرات الحضارية التي حدثت في العالم المتحضر. من المؤسف إن ما حدث هو عكس ذلك بالضبط، بل إن المشهد الحالي يعد ارتداداً وارتكاساً خطيراً جداً، أدى إلى حالة من التردّي المفزع على مختلف الأصعدة وخروج غير منطقي عن سياق التطور التاريخي.

وهذا ما تؤكدّه خارطة المشاركة النسوية في أنشطة المجتمع، والذي ممكن تلمسه بوضوح عبر ما يدور اليوم من تغيرات سلبية في المجتمع العراقي، تكشف بشكل واضح، الانحدار الذي وصلت إليه حالة المرأة، وتصاعد وقائع التعدي والإيذاء الذي يطالها على يد المتشددّين من القوى الرجعية.

- ففي الحياة السياسية (العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية وفق قواعد الخوف من السطوة والتهديد الرجولي ..عشيرة.. أب.. أخ.. زوج..أبن... نظام العرف الاجتماعي أو ما يسمى بالعيب).

- شح المساهمة في النشاطات السياسية..حيث يلاحظ الفقر العددي الكبير للمرأة، ليس فقط بين أوساط القيادات الحزبية، وإنما يتعداه إلى العضوية العادية، مع تهميش وحجب ظاهر لدورها وقدراتها، ويشمل ذلك قلة مشاركتها في لجان العمل الحزبية.

- الفصل بين الرجال والنساء في بعض الصفوف الدراسية والتحذير من الاختلاط أثناء الدوام والاستراحات و منع الفعاليات المشتركة.

- ازدياد حالات الاختطاف والاعتصاب والاعتداء الجسدي

من التقدميين والديمقراطيين، الساعين لتفكيك المنظومة المشوهة من القنارييس والعقد، التي تقف في وجه حرية المرأة والمساواة والعدالة الاجتماعية. إنها مهمة عسيرة وكبيرة ولكنها موحية وضرورية ليست فقط للمرأة بقدر ما هي تتعلق بالمطلق بقضايا الشعب العراقي، في مجال الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي توجب أن تأتلف من أجلها الكثير من الجهود، لرفع الحيف عن الجميع، ولضمان تشريع متوازن ومتصف، يحتوي مبادئ وقوانين تؤكد حقوق النساء وترفع الإجحاف الكبير الواقع عليهن، بدأ بإعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية وما يحويه من تشريعات تتناقض كلياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتشريعات العالمية الخاصة بالمرأة كالاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز ضدها.

إن التمعن في التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية العراقية المعنية بحقوق النساء، سوف يظهر مدى الإجحاف والإيذاء الذي يطال حياتهن ووجودهن المعنوي وكيانهن الإنساني، وتلك التشريعات تشير لاستعصاء قضايا المرأة العراقية، وفي ذات الوقت تكشف المآزق الحضاري السياسي والاجتماعي الذي يعيشه المجتمع العراقي.

فالمهام الملقة على عاتق القوى الديمقراطية، تبدو عسيرة وصعبة، ولكنها تحتم خوض نضال مستمر لا هوادة فيه، من أجل حقوق النساء العراقيات والحقوق الأخرى لباقي شرائح ومكونات المجتمع، وفي المقدمة من هذه الأهداف يأتي الإصرار على تغيير القوانين والتشريعات المبخسة لحقوقهن، وإبدالها بما يناسب ويتفق مع روح العصر ومعايير الحضارة الإنسانية، التي تكفل للجميع ذات الحقوق وتزيل الغبن والإجحاف الذي طال النساء وألحق الخراب بالمجتمع العراقي في مختلف المجالات. إن النضال يجب أن يتركز من أجل وضع نهاية للتعديات اليومية الواقعة على حقوق المرأة، وفي المقدمة منها تلك التعديات والتشوهات في النص القانوني الذي يعطي الرجل

* النفقات الاستثمارية أسيرة الإيرادات النفطية في العراق

حامد عبد الحسين الجبوري



الإنتاج وبالخصوص النفط والأرض، إضافة إلى ضعف المؤسسات التي تتعامل مع القطاع الخاص، وإحباط الأخير من المشاركة بشكل فاعل، أصبحت الدولة تهيمن على الاقتصاد بشكل عام.

ليس هذا فحسب بل إن استثناء الفساد وغياب الرؤيا الاقتصادية لدور الدولة في الاقتصاد من قبل أصحاب القرار في ظل المرحلة الحالية، اصح عقبة حتى أمام القطاع العام وتلكؤ الكثير من الشركات العامة.

والأدلة على ضعف مؤسسات الدولة كثيرة يمكن الإشارة لأبرزها، وهي شبيوع الفساد حيث يحتل العراق المرتبة ١٦٠ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي، وصعوبة بيئة الأعمال حيث يحتل العراق المرتبة ١٧٢ من أصل ١٩٠ اقتصاد في مؤشر سهولة أداء الأعمال عام ٢٠٢٠.

تنويع الإيرادات والاقتصاد ومن أجل فك أسر النفقات الاستثمارية من الإيرادات النفطية، يتطلب الأمر تنويع الإيرادات العامة وقبلها تنويع الاقتصاد العراقي وهذا يتطلب العمل على محاربة الفساد وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للاستثمار لا طارده له.

إذ إن توفير بيئة أعمال مناسبة ومؤسسات خفيفة وسريعة الاستجابة لمتطلبات القطاع الخاص ستعني مزيد من الاستثمارات الخاصة وهذا ما يقلل من دور الدولة في الاقتصاد.

كما إن زيادة فاعلية القطاع الخاص سيسهم في زيادة الأوعية الضريبية والحصيلة الضريبية، وهذا ما يدعم تنويع الإيرادات العامة.

كذلك، إن محاربة الفساد يعني تنشيط القطاع العام وهذا سيؤدي لرفع الموازنة بأرباح القطاع العام، وهكذا حتى يحصل تنويع في الإيرادات من شأنها فك ارتباط النفقات الاستثمارية بالإيرادات النفطية ويصبح بالإمكان تحقيق المشاريع الاستراتيجية التي يتطلبها الاقتصاد.

* مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

تنظيم داعش الإرهابي، مما يعني تخفيف الإنفاق على الجانب الأمني وتوجيهه نحو الجانب الاستثماري فارتفع بشكل طفيف كما واضح في الشكل أعلاه.

وانخفضت النفقات الاستثمارية مقابل زيادة النفقات الاستهلاكية من النفقات العامة عام ٢٠١٨، بمعنى إن سبب انخفاض النفقات الاستثمارية يعود لزيادة النفقات الاستهلاكية، بمعنى إن النفقات الاستثمارية هي تتحدد بالنفقات الاستهلاكية أيضاً.

واستمرت مسيرة النفقات الاستثمارية بالارتفاع من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ بشكل متزامن مع ارتفاع الإيرادات النفطية نظراً لارتفاع أسعار النفط أو كميات إنتاج وتصديره أو كلاهما معاً.



ولكنها (النفقات الاستثمارية) سرعان ما انخفضت بشكل حاد عام ٢٠٢٠ حسب البيانات الفعلية الصادرة عن البنك المركزي العراقي- لتبلغ ٣٢٠٨ مليار دينار مقابل إيرادات نفطية بلغت ٣٧٣ تريليون دينار، وذلك بسبب جائحة كورونا التي عطلت عجلة الاقتصاد وانخفاض الطلب ثم انخفاض أسعار النفط إلى أقل من ٤٠ دولار للبرميل، انعكس هذا الانخفاض على الإيرادات والنفقات بشكل عام والنفقات الاستثمارية بشكل خاص.

أضح من خلال الشكل أعلاه، إن النفقات الاستثمارية تسير بشكل موازي لمسيرة الإيرادات النفطية، ونظراً لتذبذب الإيرادات النفطية، ستصبح الخطط والمشاريع الاستثمارية تحت رحمة أسعار النفط وإيراداته.

هذه المسابرة بين النفقات الاستثمارية والإيرادات النفطية وتذبذب الأول نتيجة لارتباطه بالثاني يجعل المشاريع الإستراتيجية، التي تتطلب استمرارية وتراكماً لإنجازها وفقاً لما هو مطلوب؛ في موقف حرج.

الهيمنة والفساد ونظراً، لهيمنة الدولة على المالية العامة إيرادات وإنفاقاً بحكم هيمنتها على كثير من عناصر

يتصف الإنفاق بشكل عام والإنفاق الاستثماري بشكل خاص بالتذبذب، نظراً لضعف المالية العامة في جانبها الإيرادات العامة والنفقات العامة.

الإيرادات العامة ففي جانب الإيرادات العامة تعتمد المالية العامة على أكثر من ٩٠٪ على الإيرادات النفطية التي تتصف بحد ذاتها بالتذبذب بحكم ارتباط أسعار النفط بأسواق النفط الدولية هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يتصف النظام الضريبي بالضعف حيث لم يكن قادراً على زيادة الحصيلة الضريبية وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة، كذلك ضعف أرباح القطاع العام في تغذية الموازنة، إضافة إلى ضعف الإيرادات الأخرى.

النفقات العامة أما من جانب النفقات العامة، حيث تتصف النفقات العامة بالاختلال بحكم زيادة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية، وإذا ما انخفضت الإيرادات النفطية سيتم تخفيض النفقات الاستهلاكية ولكن بشكل أقل من تخفيض النفقات الاستثمارية.

بمعنى إن التضحية تكون في العادة بالنفقات الاستثمارية، ومن هنا تصبح النفقات الاستثمارية تسير بشكل أسير خلف الإيرادات النفطية وكما موضح في الشكل أعلاه.

بمعنى إن النفقات الاستثمارية ترتفع حينما ترتفع الإيرادات النفطية والعكس صحيح أي حينما تنخفض الإيرادات النفطية تنخفض النفقات الاستثمارية، في حين لن تنخفض النفقات الاستهلاكية كما مُعتاد إلا بشكل قليل بحكم الضغوط الاجتماعية التي ترفض تخفيضها.

تحليل ٢٠٠٦-٢٠٢٠ حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، إن النفقات الاستثمارية أخذت بالارتفاع من ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٣ تزامناً مع ارتفاع الإيرادات النفطية كنتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ثم انخفضت من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ نتيجة لانخفاض أسعار النفط وإيراداته من جانب والإرهاب الذي تسبب بسقوط ثلث مساحة العراق عام ٢٠١٤، مما دفع الحكومة إلى تخفيض الأموال الموجهة نحو الاستثمار وتوجيهها نحو الأولويات المستجدة لتحقيق الأمن والاستقرار من جانب آخر.

ثم ارتفعت بشكل طفيف عام ٢٠١٧ بسبب التحسن الطفيف في أسعار النفط وإعلان النصر على

الاعتداء على المعلمين ركلة في قلب التعليم !

وإذا كان مجلس الأمن الدولي يعتمد في قراراته على الإجماع وينقض قراره في حال مخالفة عضو من الأعضاء الدائمين، فما هو الحال إذا كان أحد المتحاربين عضواً في المجلس؟ ولهذا ينبغي على مجلس الأمن أن يسعى جاداً لإيجاد طرق لإيقاف القتل والتدمير حالاً.

إن ترك القتال والتدمير مستمرا يؤدي إلى نتائج وخيمة، ليس فقط على المجتمعات المتحاربة إنما ستنعكس سلباً على المجتمع البشري بأكمله، وهي دعوة لإعادة قراءة المشهد وأن يصحو الضمير الدولي بسرعة، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من البشر والمدن، وألا تكون حلول المساعدات الإنسانية وعمليات توطين أو إنقاذ اللاجئين ما يدور في أروقة مكاتب المنظمة الدولية، وألا يتم تكرار تجربة الجريمة التي مورست على الشعب العراقي بالحصار الاقتصادي، فالشعوب هي التي تتضرر على العكس من الحكومات والحكام.

تفعيل السلام العالمي مطلوب اليوم لإيقاف النزيف وعدم الوقوف متفرجين أو محللين في الفضائيات، وهي دعوة لكل صاحب ضمير حي لتخفيف حدة التوتر بين الدول وان يتم تفعيل أعمال العقل في علاج المشكلات، وأن يتم تحجيم الحرب والقتل والعمليات العسكرية، نلاحظ جميعاً تفاقم التطورات التي طالت المدن والحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا، والتي وصلت إلى قصف المدن وتشريد المدنيين، إلا أننا لم نلمس تفاعل الدبلوماسية للدول الحيادية أو النازعة لترصين أسس السلام العالمي عن المشهد، ولم نلمس أية بوادر لمنع وقوع الإبادة الجماعية والتشريد الحاصل.

إن مثل هذه الحرب تجعل ليس فقط المنطقة تعيش ضمن دائرة الخطر، بل إنها تعرض السلام العالمي وأمن البشر إلى خطر محقق لا تفيد بعدها أية مراجعة للندم، لم يزل العالم يشعر انه بحاجة ماسة اليوم لضمان غد أفضل يعم فيه السلام وينعم البشر بحياة هادئة تتعزز قيم المحبة والتسامح والتفاهم بين الحكومات وبين الشعوب.

تتناقل وسائل الإعلام في العراق، بين فترة وأخرى تقارير عن تعرض معلمين لاعتداءات من تلاميذهم سواء بسبب رسوبهم أم لتلقيهم عقوبات إدارية، أم منعهم من الغش وغير ذلك من الأسباب. ويساهم ذوو التلاميذ في هذه الاعتداءات التي تتجاوز القيم الأخلاقية والإنسانية بعامة.

الغريب أنّ النظام التعليمي في العراق كان حتى وقت قريب صارماً إلى حد مقارنته بالضوابط العسكرية التي يخضع لها أي تلميذ يظهر أدنى تقصير. وكان المعلمون يحملون العصا باستمرار لتخويف تلاميذهم أو ضربهم في حال قصروا في أداء واجباتهم - حسب ما يذكر المعلم حسين العقابلي، من بغداد.

يقول العقابلي الذي استهل مشواره في مهنة التعليم قبل ٢٠ عاماً: لا أستطيع إحصاء عقوبات الضرب التي نلتها خلال فترات دراستي في المراحل الابتدائية والثانوية، رغم أنها لم تكن ترتبط بأخطاء فادحة أو عادات سيئة، بل بمخالفات صغيرة بينها عدم الإجابة عن سؤال بشكل جيد، أو التأخر دقائق عن الحصة، أو نشوب شجار بسيط مع زميل. أما المعلمون فلم يتعرضوا حينها لأي تهديد أو اعتداء.

ويتابع قوله في حديث صحفي: اليوم يختلف الوضع كلياً، إذ يتعرض معلمون أصدقائي للإهانة والضرب والتهديد من تلاميذ وذويهم، بسبب تطبيقهم عقوبات اعتيادية على تلاميذهم، بعد ارتكابهم مخالفات تستحق ذلك.

ويدأب معلمون على نشر مقاطع فيديو تكشف عن تعرضهم لاعتداءات داخل المدرسة أو خارجها. ويؤكد قسم كبير منهم أنهم لا يستطيعون أحياناً رد اعتبارهم لأن المعتدين يحتمون بجهات مسلحة أو عشائر، مبينين أن موقفهم الضعيف هذا يجعلهم يتبعون أسلوب الهدوء وعدم الانفعال مع التلاميذ.

ويلفت المعلم خالد العزاوي، إلى أنه نصح زملاءه بالابتعاد عن التشنج في التعامل مع التلاميذ لتجنب حصول ما لا يحمد عقباه، مؤكداً في حديث صحفي، أنه في العام الماضي هدد مسلح معلماً طرد ابنه من الفصل، بعد ما اكتشف أنه يغش في الامتحان. وبسبب التهديد اضطر المعلم إلى منح التلميذ درجة النجاح.

ويضيف أن عملية التعليم تشهد تدهوراً كبيراً في العراق لكن ذلك قد يكون واقعاً مؤقتاً يعكس الأوضاع غير المستقرة السائدة منذ سنوات طويلة، والتي أثرت على كل القطاعات وسط الانتشار الكبير للسلاح بين أفراد المجتمع، وتنامي ظاهرة الاستقواء بالعشائر.

أين دور الدولة؟ ترى المعلمة سمر أحمد، أن الدولة يجب أن تلعب دوراً بارزاً في تصحيح عملية التعليم التي تشهد تراجعاً كبيراً، مشيرة في حديث صحفي، إلى أن الكوادر التعليمية تتخوف من تداعيات التعامل مع التلاميذ. إذ تشير التقييمات التي يعطيها المعلمون للتلاميذ غير الملزمين بواجباتهم المدرسية، حتى لو كانت تستند إلى معطيات حقيقية وواضحة، حنقهم وحنق أهاليهم، فيتعرضون لاعتداءات. واللافت أن القانون العراقي يهتم بوضع حدٍّ لهذه الحالات. إذ يتيح للمعلمين وموظفي الكوادر التعليمية الذين يواجهون اعتداءات من تلاميذ أو ذويهم، اللجوء إلى القانون. ومع تنامي الاعتداءات على الكوادر التعليمية، صادق البرلمان عام ٢٠١٨ على قانون حماية المعلمين والمدرسين والمُشرفين التربويين، الذي يشدد العقوبات على المعتدين، وصولاً إلى سجنهم سنوات عدة، ودفع غرامة مالية كبيرة.

وأكد القانون الذي تضمن ١٥ مادة، تمسكه بحماية المعلمين من الاعتداءات والمطالب العشائرية والابتزاز خلال قيامهم بوظائفهم، وحرصه على رفع تطوير مستواهم العلمي والمعيشي والصحي. ومنع القانون توقيف أي معلم قُدمت شكوى ضده لأسباب تتعلق بطريقة قيامه بوظيفته، إلا بعد إجراء تحقيق إداري من لجنة وزارية متخصصة. ونص القانون على فرض عقوبة الحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو دفع غرامة لا تقل عن مليوني دينار ولا تزيد على ١٠ ملايين دينار، على كل من يعتدي على معلم أثناء تأديته واجبات وظيفته، ومعاينة كل من يحاول تحقيق مطالب عشائرية تخالف القانون ضد معلم. ويؤكد نقيب المعلمين عباس كاظم السوداني، أنّ القانون مفعّل لدى المحاكم التي تلتزم في تطبيق تعليماته. ويقول في حديث صحفي: طالبت خلال لقائي رئيس مجلس القضاء الأعلى بأن تتعامل كل المحاكم في البلاد بحزم مع قضايا الظلم ضد المعلمين. وقد تم تأييد طلبي، لكن بعض المعلمين لا يزالون يرتكبون خطأ في عدم اللجوء إلى القضاء لتقديم شكوى ضد المعتدين، ويحاولون حل الخلاف عشائرياً، وهذا أمر غير مقبول.

الحرب العالمية الثالثة : بين نزهة ؟ كورونا ؟ ومأساة أوكرانيا ! *

حسين شبكشي



رسم للخرائط الجغرافية بشكل عملي حول العالم بناء على مواقف الدول وقدراتها في هذه الأزمة التي ستخلق عالماً جديداً يجعل لمنظومة العولمة التي استثمرت فيها الدول المختلفة حول العالم نموذجاً من الماضي، ويحتاج إلى وقت ليس بالقصير حتى تعاد فيه الطمأنينة، وتبنى فيه الثقة مجدداً بعد هذه الصدمة الهائلة التي جاءت بعد أزمة صحية أثرت على الاقتصاد بشكل واضح.

صراع الحضارات وصراع الثقافات وصراع الأفكار والعقائد ليست دائماً فكرة جيدة ونتائجها حتماً ما ستكون سلبية وعواقبها مدمرة. هناك توحد غربي غير مسبوق ومعسكر يُعاد بناؤه في قلب أوروبا مرة أخرى بمواجهة خطر وجودي يهدد وجودها عبر آلية منظمة لاستعادة أمجاد إمبراطورية سابقة يقودها فلاديمير بوتين في دولة روسية تأمل في التوسع. في قلب أحداث الحرب الباردة التي تآججت في مواجهة المعسكرين السوفيياتي والأميركي، ظهرت مصطلحات جديدة مثل العالم الحر كبديل للغرب، وأصبح هذا المصطلح الأداة التي يواجه بها المعسكر الغربي نظيره السوفيياتي حتى سقوط جدار برلين وانتهاء الحقبة الشيوعية. اليوم هناك معسكران جديداً يتم بناؤهما سيكون فيهما الاقتصاد أكبر الضحايا، لأنه بالجدران التي أزيلت والحدود التي تم إلغاؤها من أجل ولصالح تبادل تجاري عالمي نشأ خطر وجودي مهم ستكون له عواقب مهمة ومؤثرة وبالغة الخطورة.

* عن جريدة الشرق الأوسط

شكله إيجابياً ولا مطمئناً على المدى القصير بالنسبة للاقتصاد الدولي.

ويخطئ من يقول إن الصين، ذلك العملاق الاقتصادي المهم والمؤثر في العالم ستكون في جانب روسيا وتضحي بالجوائز الاقتصادية التي بنتها عبر عقود متأنية من الزمن في الأسواق الأوروبية تحديداً والغربية عامة، وخصوصاً الولايات المتحدة منها، من أجل الدفاع عن روسيا. الحساب الصيني مختلف تماماً، فللصين استثمارات طويلة الأجل في القارة الأوروبية



وعلاقات اقتصادية مهمة جداً مع الولايات المتحدة وكندا واليابان لن تضحي بها لأجل حرب روسيا في أوكرانيا. الإنفاق العسكري أخذ في الازدياد بعد قرارات مهمة في المعسكر الغربي، الذي لا يزال معسكر حلف الأطلسي منه يسيطر على اقتصادات العالم، ويتفوق على ذلك بالمقارنة مع الاقتصاد الصيني والاقتصاد الروسي.

رؤوس الأموال التي تعبر عنها الأسواق المالية المختلفة حول العالم تنشد دائماً الاستقرار والأمان ضماناً لنمو العوائد، وهذا المناخ في هذه الظروف الآن غير متوفر، وانعكس ذلك بالسلب على كافة القطاعات بلا استثناء، بدءاً من المواد الغذائية وصولاً إلى السيارات وما بينهما، وهذا بطبيعة الحال سيكون انعكاسه على إضعاف قدرات المستهلك على الشراء والتوفير، وبالتالي كساد البضائع والخدمات لفترة غير واضحة الملامح. هناك إعادة

إلى كل من لا يزال يتشكك في أن الحرب العالمية الثالثة قد بدأت، كل المؤشرات والدلائل تشير إلى أنها قد بدأت بالفعل، ولكننا بما أننا نعيش زمناً مختلفاً بأدوات جديدة ومختلفة، فإن الحرب هذه المرة تأخذ شكلاً مختلفاً واقعباً على الأرض في حالة افتراضياً في حالات مختلفة أخرى، لعل أهمها هي الحالة الاقتصادية المذهلة.

حتماً هناك عالم جديد يبدأ في التشكل والتكون، الأمل في علاقات سلمية على المستوى الكبير يتلاشى وبسرعة عظيمة. وكل الآثار السلبية للاقتصاد العالمي التي تسببت فيها جائحة «كوفيد - 19» المدمرة ستكون بمثابة نزهة في الحديقة مقارنة بمأساة اجتياح روسيا لأوكرانيا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي الأخذ في التبلور والتكون بشكل سريع وكبير.

الخلطة المعقدة والمتشابكة التي كونها الصراع العسكري في حالة اجتياح روسيا لأوكرانيا، مضافاً إليها صدمات سلاسل الإمدادات المتهالكة والمتأخرة، بالإضافة إلى معدلات تضخم هائلة وعظيمة تؤثر على قدرات الشراء وإمكانية التوفير... في مجمل ذلك كله ستكون النتائج مدمرة ومؤثرة بشكل سلبي على الاقتصاد الدولي، الذي اعتمد على التكامل والتعاون لعقود من الزمن. هناك شواهد على الأرض لا يمكن إغفالها وإغفال آثارها المتوقعة لاحقاً؛ اتحاد قوي ما بين اقتصادات دول حلف الناتو والحلفاء معها، مثل اليابان وكوريا وغيرها من الدول الأخرى المؤثرة اقتصادياً، بالإضافة إلى مجموعة غير مسبقة من العقوبات الاقتصادية بحق روسيا وحلفائها، مع عدم إغفال التكلفة المتصاعدة لأسعار الطاقة بمختلف أشكالها، وبالتالي يصعب توقع المدى الذي ستصل إليه الأمور وتؤول إليه الأوضاع، ولكن من الأمن أن نقول إن الآتي لن يكون

إقليم كردستان العراق وتحديات التعايش !

كفاح محمود كريم



تخزن العشرات من تلك الأقلام الحرة والمناضلة من أجل القضية الكردية وحرية الشعب الكردي ومعاناته، وبصرف النظر عن مواقف كثير من القوى المضادة والشوفينية التي لا تخلو منها كل شعوب الأرض، فإن ما بين العرب والکرد وما بين كل مكونات الإقليم أقوى وأمتن من أن تناله تلك المواقف والممارسات الشوفينية للسلطات الحاكمة وأتباعها عبر تاريخ العراق السياسي، فقد كانا - أي العرب والکرد - بمستوى إنساني راق ونبيل في الساعات الأولى لانتفاضة الربيع في مارس (آذار) ١٩٩١ حينما تحولت بيوت ومساجد كردستان إلى أحضان دافئة لألاف مؤلفة من الجنود والضباط والموظفين الذين تخلى عنهم صدام حسين يواجهون مصيرهم ويقعون أسرى بيد الثوار، ثم ما لبثوا حتى أطلق الثوار سراحهم معززين مكرمين. ولقد تكرر المشهد ثانية في مارس ٢٠٠٣ إبان احتلال العراق وسقوط النظام وانهيار المؤسسة العسكرية، حيث سقط فيلقان من الجيش العراقي بأيدي قوات البشمركة التي تعاملت معهم بمشاعر الأخوة والإنسانية وتجاوزت أحقاد وجروح الحرب والأهمل، وظهر معدن هذا الشعب الأصيل في تسامحه ونقائه، وأصبح هؤلاء الأسرى أحراراً وضيوفاً عند أهليهم في كردستان.

إن من أبرز أسباب تقدم وازدهار إقليم كردستان وتميزه بالأمن والسلام وتحوله إلى جزيرة وقلجاً لكل العراقيين وجيرانهم في المناطق الساخنة منذ استقلاله الذاتي في مارس ١٩٩١ وحتى اليوم، هو هذا التعايش الخلاق والتسامح الراق بين الأديان والمذاهب والأعراق برغم محاولات المتطرفين من العنصريين عرقياً أو دينياً تعزيق هذا النسيج، إلا أن طبيعة تركيبة السكان الاجتماعية والسيكولوجية والأخلاقية لا تسمح بنشوء توجهات أو أفكار كهذه، والدليل هو تحول هذا الإقليم إلى ملاذ آمن لمئات الألوف من المضطهدين مذهبياً ودينياً وحتى عرقياً من كل أجزاء العراق الأخرى، وما يشهده الإقليم اليوم من نهوض ثقافي وحضاري لجميع مكوناته يدل على أن هذا النموذج هو الذي يجب أن يتخذ به في كل من العراق وسوريا واليمن، بعيداً عن التعصب والانعزال واحتراماً لكل الخصوصيات والهويات. إنه التعايش... التحدي الأكبر والامتحان الأول في مبادئ المواطنة الحقة!

وعلى هذا الأساس كان الخطاب السياسي في الإقليم منذ ١٩٩٢ يؤكد أن العرب لا يتحملون وزر تلك الأنظمة وجرائمها، لأنهم هم أيضاً من ضحاياها. لقد أثبتت مجريات الأحداث عبر التاريخ أن الشعبين العربي والكردي هم أقرب الشعوب إلى بعضهما، في التاريخ والجغرافيا والعادات والتقاليد والعقائد، وفي أول عملية اختيار بين خيارين في مشكلة ولاية الموصل (التي كانت تضم كل إقليم كردستان الحالي) بين الاتحاد مع العرب في مملكة العراق أو الانتماء إلى تركيا بعد إقصاء فكرة الاستقلال قسراً، اختار الكرد الاتحاد مع العرب في مملكتهم الهاشمية تحت مبدأ المشاركة في مطلع القرن الماضي، ورفضوا أن يكونوا جزءاً من الكيان التركي آنذاك، لسبب واحد هو أنهم اختاروا الأقرب إلى قلوبهم وعقولهم وتاريخهم، فمحنوا الموصل عراقيتها لترتكز مملكة الهواشم على ثلاث ولايات هي: البصرة وبغداد والموصل.



وكما يذكر التاريخ رجالات كردستان وإسهاماتهم العظيمة في تاريخ العرب وحياتهم، فإنه يذكر باعتراز أولئك الرجال والنساء من العرب الذين تبنا قضية الكرد وناصروها، بل وتعرضوا من أجلها إلى أشد المخاطر والويلات من قبل الأنظمة السياسية الديكتاتورية والشوفينية، وفي العراق إبان الحرب الظالمة التي شنها النظام السابق، سجل التاريخ في ذاكرة الشعبين عشرات من المواقف الخلاقة والنبيلة لكثير من الجنود والضباط الذين كانوا يرفضون همجية النظام ومؤسسته الخاصة في تعاملهم مع شعب كردستان.

ولعل الكثير يتذكر المئات من البشمركة العرب والكلدان والأشوريين في مختلف المنظمات والأحزاب الوطنية العراقية ممن كانت كردستان وأحضان الكرد ملاذاً آمناً وكريماً لهم ولعوائلهم، وساحة لانطلاقهم في مقاومة الظلم والديكتاتورية مع وجود الاختلاف الفكري والسياسي بينهم وبين الثورة الكردية، إضافة إلى المئات منهم ممن آمن بقضية الكرد وحقوقهم وناصرها بالسلاح مع إخوتهم لتحقيق أهداف الشعب في الحرية والانعتاق، بينما حمل الآخرون من المفكرين والمثقفين أقلامهم سلاحاً نافذاً في عواصم العرب من بيروت إلى القاهرة، ولعل ذاكرة العرب والکرد

هنا في بلاد الرافدين، تحديداً في إقليم كردستان العراق، وعبر تاريخ هذه المنطقة من العالم، من أقصى ممالك ميديا إلى أقصاها في ممالك آشور، نزولاً إلى أور وطيّات الهجرات الأولى لشعوب وأقوام شمال ما بين النهرين إلى جنوبه، حيث أولى بصمات الحضارة وحرفها السومري الأول في مقامات الكلام وياكورة أنسنة الإنسان البدائي، صعوداً إلى تلك الهضاب بين أكد وبابل الحضارة والجمال وأختام القوانين وبدايات عصر النواميس والدساتير، كان التعايش هو التحدي الأكبر بين الأقوام والأعراق والأديان، التي أخذت أشكالها وطيّات سيكولوجيتها من تضاريس هذه البلاد واختلاف أشكالها وألوانها، جبالها ووديانها، حيث توزعت مشارب البشر وانتماءاتهم في العرق والعقيدة، بين الكرد والعرب وبين الكلدان والأشوريين والسريان والتركمان، جمعتهم أرض تمازجت فوقها كل الألوان حتى غدت في يومها الأول نوروز أجمل فسيفساء لبني الإنسان.

كان لا مناص من التعايش رغم كل الصراعات والحروب بين تلك المكونات وقادتها أو أنظمة دولها وإماراتها، ففي كردستان الوطن الذي يسكن قلوب ساكنيه، تعايشت على أديمها تلك المكونات في كل قرية ومدينة، على قمم الجبال وأطراف الوديان، كانوا الأقرب إلى بعضهم عبر كل ما جمعه من تاريخ وجغرافيا، ومن حروب وعلوم وآداب، حتى تشابكت الأحداث والمشارع والأحاسيس، واختلطت الدماء وهي تنزف في حروب خاضوها مع بعضهم أو ضد بعضهم من أجل الحياة، لكنهم أيضاً تناسبوا وامتزجت أصلابهم وألوانهم وسحناتهم حتى لم تعد تفرق بين العربي والكردي، أو بين الكلداني والأشوري، لم يكن هناك أي صراع أفقي بين كل هذه المكونات والأعراق، وبالذات بين العرب والکرد، بل ليس للکرد إخوة وأصحاب غير هذه المكونات من العرب وغيرهم من الأعراق والديانات. لقد كان الصراع عمودياً مع الأنظمة السياسية التي حكمت الجميع واستهانت بحقوق الآخرين؛ أقواماً كانوا أم أدياناً، وكان الجميع ضحايا لتلك الأنظمة الديكتاتورية وأساليبها القمعية والظالمة، كما قال الزعيم الكردي الكبير ملا مصطفى البارزاني رائد النهضة القومية الكردية، منذ الأيام الأولى لثورته ضد ديكتاتورية عبد الكريم قاسم: «إننا لا نحارب العرب، بل نقاوم تلك السلطات والنظم السياسية الديكتاتورية الظالمة والقاسية التي تضطهدنا جميعاً»، ولذلك أوصى أركان ثورته ورجال حربه بالألا يخلطوا بين الشعب وما تقوم به تلك الأنظمة الطاغية، بل كان يطلب التعامل مع أسرى تلك الحروب بأنهم متورطون لا حول لهم ولا قوة، واعتبارهم مواطنين وإكرامهم وإطلاق سراحهم فور استسلامهم أو أسرهم،

إدارة الأزمات في العراق .. معالجات بحاجة للتغيير

محمد كريم الخاقاني



على امتداد السنين السابقة لا يمكن النظر لطبيعة الأزمات التي عصفت بالبلد. إلا من خلال العودة إلى أحداث نيسان ٢٠٠٣. وما تلاها من تغيير شمل كل نواحي الحياة في العراق الجديد. من نظام حكم إلى طريقة إدارة دولة .

وهي بالتأكيد أزمات أثرت بشكل او بآخر في الوضع العراقي. فمن أزمة إلى أخرى يدخل البلد. ومن ثم تتراكم تلك الأزمات بانتظار وضع الحلول المناسبة لها، فكل أزمة تولد أزمات جديدة معها، فكانت الأزمات السمة البارزة للحكومات ما بعد عام ٢٠٠٣ وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم وأهدافه ورؤيته. وإذا ما تناولنا أسبابها وما آلت إليها. فأنا أمام انطباعات خلفتها كيفية معالجة تلك الأزمات. والتي كشفت عن مدى جدية معالجتها من قبل النخب السياسية، التي مسكت زمام الأمور ما بعد التغيير الشامل في ٢٠٠٣ .

ويكمن السبب الرئيس للأزمات في العراق إلى عوامل سياسية بالدرجة الأولى. مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيراتها في الوضع العراقي. وغالباً ما تتسبب الأزمات السياسية بشكل تام، يشمل تعطيل السياسات العامة للبلد لاختلاف وجهات النظر بين مجموعة الكتل والقوى السياسية المشاركة في الحكم. ومن ثم البحث الدائم عن حلول وخطط بديلة تتماشى مع واقع الحال. الأمر هذا انعكس بدوره على صياغة وتشريع قوانين تهم الصالح العام. وعلى الرغم مما حدث في تشرين الأول ٢٠١٩ وما نجم عنه من تغيير كبير على مستوى العملية السياسية. إذ لأول مرة، نجد أن الشعب أصبح فاعلاً مؤثراً فيها بعد أن كان مغيباً لسنوات طوال .

نرى بأن القوى السياسية قد رضخت للإرادة الشعبية ومطالباتها المستمرة بضرورة إصلاح الواقع السياسي. وكان من نتائج ذلك أن تغيرت معادلات كانت قائمة في المشهد السياسي. فتمّ تشريع قانون جديد للانتخابات وبما ينسجم ومتطلبات الواقع الحالي وبالشكل الذي يحقق مطالب الجماهير في تحقيق الإصلاح. وكذلك يسري الأمر على تغيير مفوضية الانتخابات. ومن ثم التغيير الأكبر في إقامة انتخابات مبكرة قبل موعدها المقرر لها .

ولا يمكن التعمير فقط على ما يحدث من أزمات تعصف هنا، وهناك على تكالب القوى السياسية وتأثيراتها على مجمل الأوضاع، بل يمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل أسهمت بشكل في إدامة تلك الأزمات. فهناك العوامل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فانعدام فرص العمل وتزايد اعداد الخريجين الجامعيين وارتفاع مستويات البطالة بشكل كبير. مع عدم تناسي العوامل المجتمعية التي تؤثر في تنامي الأزمات بشكل مضطرب. وهنا تظهر وبشكل جلي مسألة عدم توفر متطلبات السكن اللائق للأسر العراقية وانخفاض مدخولات الشعب وبشكل لا يسد المتطلبات الأساسية للعيش الرغيد، كل تلك العوامل فاقمت من تلك الأزمات وحدتها .

ولتجاوز الآثار المترتبة على الأزمات التي يعاني منها البلد. ومن أجل تجاوز تداعياتها على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا بدّ أن نشخص بعض الحلول لمعالجة الأزمات المتتالية. التي يعاني منها البلد. أن يتم الإسراع بتشكيل مجلس أعلى لإدارة الأزمات ووضع الحلول الناجعة لها. وضع خطط مستقبلية من قبل الحكومة لمعالجة الأزمات المستدامة. العمل على استيعاب خريجي الجامعات والشباب عن طريق آليات مستحدثة من خلال مدخلات ومخرجات سوق العمل في العراق. وأن يتم تشجيع القطاع الخاص والعمل على تنميته. وبما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية للدولة وتوجهاته في هذه المرحلة. ووضع خطط ناجعة لمعالجة آثار عدم فسح المجال للقطاع الخاص بممارسة دوره في دعم وتطوير القطاعات في البلد .